الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 • قالمـــة •

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

أزمات حزب الشعب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وتأثيرها على مسار الحركة الوطنية 1945-1954م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

إعداد:

1- تقى أوضايفية

2- شيماء نعامنية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
محمد شرقي	أستاذ تعليم عالي	رئيسًا
السبتي بن شعبان	أستاذ مساعد أ	مُؤطرًا
عبد الكريم قرين	أستاذ مُحاضر	عضوًا

السنة الجامعية: 2020 – 2021م

بسم ٱللَّهِ ٱلرَّحمنِ ٱلرَّحيمِ

شكر وعرفان

بعد الحمد لله تعالى والثناء والشكر على نِعمه التي لا تُعدُّ ولا تُحصى

نتقدّم من باب الاحترام والتقدير والاعتراف بالجملي وأسمى عبارات الامتنان بشكر إلى الأستاذ المُشرف

الدكتور "السبتي بن شعبان"

على كلّ ما قدّمه من توجيهات ومعلومات أفادت

في إنجاز هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أنْ نتقدم بخالص الشكر إلى نبع العطاء أساتذة قسم التاريخ بجامعة قالمة فلهم منّا كلّ الثناء والتقدير.

وأيضًا نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمة.

شيماء نعامنية

تقى أوضايفية

إهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعبٍ ومشقة

وها نحن ذا نختم مذكرة تخرجنا

وأمتن إلى خالد الذكر الذي وافته المنية صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير

والذي لم يتهاون يومًا في توفير سبيل الخير والسعادة لي

أبي الغالي (رحمه الله)

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز "أمّي الحبيبة".

شيماء

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي ولما فقد ضحت من أجلي

ولم تدخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدوام

فلقد كان لها الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

فوجودها سبب النجاة والفلاح "أمي الحبيبة".

إلى صاحب القلب الكبير والحنون

إلى صاحب الصبر الطويل

إلى العطوف والنصوح

إلى من وقف إلى جانبي طيلة مشواري الدّراسي

متمنية له طول العمر والصحة والعافية

"أبي العزيز"

نقى

مقدمة

مُقدمة:

تنوعت أساليب الكفاح والمقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي تماشيًا مع سياسته، فاستخدم تارة الكفاح المُسلح وتارة الكفاح السياسي، وقد ظهر هذا الأخير في جملة من الأحزاب السياسية التي نشأت في مطلع الفرن العشرين، وشكّلت الإطار التنظيمي والهيكل الرسمي للحركة الوطنية.

فقد حاولت جاهدة تطوير نشاطها وتجديد برامجها بهدف استقطاب المناصرين لها، لتحقيق حد أدنى من المطالب بعد أنْ أصبح الوعي السياسي واليقظة الوطنية تُحركان الأوساط الجزائرية ويدفعها إلى العمل لنيل مطالبها، وهذا ما انعكس على توجه مختلف التيارات السياسية ومنها على وجه الخصوص "حركة انتصار الحريات السياسية الديمقراطية"، التي تُعدُّ امتداد لحزب "الشعب" وقبله "نجم شمال إفريقيا".

*** إشكالية البحث:**

إنّ خلفيات وجذور أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ليست وليدة سنة أو سنتين من النضال السياسي، بل تعود إلى سنوات عدّة وإلى إيديولوجيات مختلفة تشكل منها الحزب، بالإضافة إلى عجز قادتها عن حل بعض المسائل التي بقيت مُعلقة، فأدى ذلك إلى تفاقم الوضع وانفجاره وتأثيره على المسار السياسي، فنطرح الإشكال التالي:

- فيم تمثلت أهم الأزمات التي مرت بها حركة انتصار الحريات الديمقراطية؟
- وما مدى تأثيرها على مسار الحركة الوطنية؟

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يُمكن طرح التساؤلات الآتية:

والتي سنُجيب عنها من خلال الفصول:

- إلى ما تعود جذور حركة انتصار الحريات الديمقراطية؟

- ما هي الأهداف المحلية والغايات البعيدة لها؟

- وفيما تمثلت إستراتيجياتها على الصعيدين السياسي والعسكري؟

- تعرضت الحركة كمختلف الأحزاب الوطنية الأخرى لأزمات، فيما تمثلت؟ وما مدى تأثيرها على مسار الحركة الوطنية؟

- هل كان هناك رد فعل من قِبل عناصر الحركة؟ أو بعبارة أخرى ما موقف الحركة من تداعيات الأزمة؟

- ما التحولات الحاسمة في مسيرة الحركة من 1950-1954م؟ وهل نجحت في إيصال فكرة العمل المسلح؟

*** أسباب اختيار الموضوع:**

ساهمت عوامل عديدة في دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع كمجال للبحث منها:

- كون الاتجاه الاستقلالي هو الذي لعب الدّور الرئيسي في الساحة السياسية منذ القرن العشرين.

- وأيضًا هذا الموضوع لا يزال إلى حد الساعة موضوعًا شائكًا وقنبلة موقوتة يشوبها الغموض في الكثير من تفاصيلها.

- إضافة إلى الرّغبة الشخصية في البحث في تاريخ الثورة الجزائرية.

*** حدود البحث:**

إنّ الفترة التي تناولتها الدّراسة تنحصر بين السنوات 1945-1954م، وهي المحددة بنهاية الحرب العالمية الثانية وتبلور فكرة العمل المسلح وظهور الاتجاه الاستقلالي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" إلى معترك الساحة السياسية وتنتهي

بالتحضيرات الأولية لاندلاع الثورة التحريرية، وهي فترة زمنية ثرية وغنية بالأحداث والمواقف التاريخية.

*** مناهج البحث:**

اعتمدنا على المنهج الوصفي في رصد الأحداث وترتيبها ترتيبًا كرونولوجيا، ووصفها حسب كل مرحلة من المراحل الواردة في البحث.

*** صعوبات البحث:**

ومن الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا أثناء إنجاز دراستنا، نذكر: طول الفترة المدروسة التي تمتد من 1945-1954م، وثرائها بالأحداث في مختلف الجوانب، لذلك حاولنا التركيز على الجانب السياسي الذي يخدم الموضوع، إضافة إلى تناقض الكتابات التاريخية في العديد من المسائل، وهو الأمر الذي يتطلب حدّة التبصير والموازنة بين تلك الكتابات وترجيحها بين الخطأ والصواب.

*** أهم مصادر البحث ومراجعه:**

- المصادر:

- "جذور أول نوفمبر 1954م" لمؤلفه "بن يوسف بن خدة": يُعتبر هذا الكتاب مصدرًا هامًا لقرب مؤلفه من أحداث تلك الفترة، وقد اعتمدنا عليه بالأخص في الفصل الأول والثاني لمعرفة التطورات السياسية لحركة الانتصار وتحديد موقفه من الأحداث التي حدثت داخل الحركة من 1947-1954م.

- "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر"، لمؤلفه "عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون" بأجزائه: والذي كان من المعاصرين، وقد وظفناه بالتقريب في كل الفصول لكونه يتضمن حقائق لا تحتويها بعض المصادر الأخرى.

- "مذكرات مصالي الحاج" لمؤلفها "مصالي الحاج": والتي ركّز من خلالها على الحديث عن مرحلتين مهمتين: تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، وقد خدمتنا هاتين النقطتين بالأخص في الفصل التمهيدي.

- المراجع:

- "الحركة الوطنية الجزائرية" لمؤلفها "أبو القاسم سعد الله": خاصة الجزئين الثاني والثالث: وقد احتوى هذا المرجع على العديد من الأحداث التاريخية التي ذكرها بشكل مُفصل وبالتحليل، وشملت أهم الأحداث السياسية التي عاشتها الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية.

- "مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1898-1974م" لمؤلفه "بنيامين سطورا": وقد وظفناه في توضيح موقف مصالي الحاج من العمل الثوري وتأسيسه لحزب الشعب.

- "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" لمؤلفه "محمد حربي": من الكتابات المهمة في رصد التطور السياسي والعسكري لتاريخ الجزائر خاصة من 1947-1954م، قدمنا في توضيح جذور أزمة 1953م.

- "الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني" لمؤلفه "مومن العمري": كان بالنسبة لنا مرجعًا مهمًا لكونه تطرق إلى معظم الأحزاب السياسية لطريقة واضحة سهلة ومختصرة.

*** خطة البحث:**

ارتأينا إلى وضع خطة منهجية تقوم على مقدمة ومدخل وثلاثة فصول، وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث وخاتمة.

- الفصل التمهيدي: تناولنا فيه تأسيس نجم شمال إفريقيا الذي شكّل فيه مؤتمر بروكسل مرحلة مهمة في مساره، حيث عرض لأول مرة برنامجه الاستقلالي، الذي جعله يتعرض للقمع السياسي من طرف السلطات الفرنسية، حيث حلّ حزب نجم شمال إفريقيا سنة 1929م، ليظهر باسم نجم شمال إفريقيا المجيد 1933م، ثم اتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا سنة 1935م، الذي حلّ ليظهر تحت اسم حزب الشعب الجزائري ويُواصل نشاطه إلى غاية 1939م، وبحلّه مرة أخرى عمل بشكل سري إلى غاية 1946م أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

- الفصل الأول: تناولنا فيه حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال ميلادها وإستراتيجياتها في الميدان السياسي والعسكري، إضافة إلى بروز الاتجاه الثوري والمتمثل في المنظمة الخاصة وعلاقتها بالحركة.

- الفصل الثاني: بحث في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين التأزم السياسي والإخفاق العسكري من 1946-1950م، تطرقنا فيه حول المؤتمر الأول للحركة 1947م، وقبل هذا كانت ندوة الإطارات في ديسمبر 1946م، وذكرنا أيضًا تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة من بين الأزمات التي ذكرناها.

أ- مشكلة الأمين دباغين.

ب- الأزمة البربرية.

ج- اكتشاف المنظمة الخاصة.

مع تبيان موقف الحركة من تداعيات الأزمة.

- الفصل الثالث: وقفنا عند التحولات الحاسمة في مسيرة الحركة من 1950-1954م، حيث ذكرنا فيه نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة، إضافة إلى ذكر المؤتمر

الثاني للحركة أفريل 1953م، الذي جاء لإيجاد الحل النهائي للأزمة، وأخيرًا عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المصلح من خلال ميلاد الجبهة والجيش وسعيها المتواصل في الإعلان عن تفجير الثورة المظفرة.

وأنهينا البحث بخاتمة استنتاجية حول مسيرة الحركة وما مرت بها من أزمات إلى غاية انتصار فكرة العمل المسلح وتفجير الثورة، وكذلك قائمة المصادر والمراجع إضافة إلى الملاحق.

الفصل التمهيدي

الجذور التاريخية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

(1926-1945م)

المبحث الأول: نجم شمال أفريقيا (1926-1937).

المطلب الأول: بوادر ظهور نجم شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: تأسيس نجم شمال إفريقيا 1924-1929م.

المطلب الثالث: مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري 1927م المنعطف الحاسم.

المطلب الرابع: من نجم شمال إفريقيا إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا.

المبحث الأوّل: نجم شمال أفريقيا (1926-1937).

المطلب الأول: بوادر ظهور نجم شمال إفريقيا.

إنّ جذور نجم شمال إفريقيا تعود إلى شخصية كان لها الفضل في بداية ظهور بوادر الحركة الوطنية هو "الأمير خالد"، الذي كان له دور بارز في الجزائر وفرنسا من خلال محاضراته التي يُلقيها ضد الإمبريالية وقوانينها القمعية مثل: قانون الأهالي وأعبائه على المجتمع الجزائري[1]. وقد أعلن بصراحة عن نطلب الاستقلال خلال جولاته من شرق البلاد إلى غربها، إلاّ أنّنا لا نجد هذا المطلب ضمنيًا في برنامجه الإصلاحي، وهذا ما يُؤكده "مصالي الحاج" في مذكراته، حيث يقول: «إنّ البرنامج السياسي للأمير خالد هو نفس برنامج الإصلاحيين... يُطالب بإلغاء قانون الأهالي وتحسين الوضعية الاقتصادية وتمثيل برلمان من ستة نواب، وثلاث أعضاء في مجلس الشيوخ ولكنه لم يتكلم عن مشكل استقلال الجزائر»[2].

في تلك الفترة كانت أكثر المطالب التي تُطالب بها الشخصيات السياسية البارزة هي المساواة في المعاملة، حيث كانوا يجدون المساواة تمهيدًا للوصول إلى الاستقلال.

في شهر جانفي من سنة 1922م، أنشأ "الأمير خالد" حزبًا سياسيًا باسم "حزب الإخاء الجزائري" وكرّس جريدته "الإقدام" التي تُعرِّف به وبأهدافه، وتوالت بعد ذلك الاجتماعات الحاشدة التي كانت تجمعه مع العمال من كل أرجاء الوطن[3]، إلاّ أنّه تعرض

(1) شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 566.

(2) مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م، ص 09.

(3) محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 89.

للمضايقات من طرف الحكومة الفرنسية وأصدرت في حقه قرارًا بإبعاده في شهر جوان 1923، فأكمل نشاطه السياسي في فرنسا بالتفاف وتشجيع المهاجرين هناك.

ومن أشهر لقاءاته بالمهاجرين العرب وخاصة أبناء شمال إفريقيا في باريس 12 جانفي 1924م في قاعة المهندسين المدنيين بنهج بلانش، حيث مثلت التجمعات التي اتصل فيها الأمير خالد بعمال شمال إفريقيا بين سنتي 1923-1924م اللبنة الأولى لتأسيس النجم والإعداد له[1] من طرف كل من: الحاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، عبد العزيز المنور، علي حامي المراكشي، أحمد بهلول... وغيرهم، وكانت مهام هذه اللجنة هي الإشراف على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة للمغاربة، حيث اتسمت بسِمة دينية، وهذا ما يُؤكد أنّ نجم شمال إفريقيا تأسس على أنقاض جمعية دينية وهي "جمعية الأخوة الإسلامية"[2] التي أسسها "الأمير خالد" سنة 1924م، التي كان قوامها التعاطف والتعاون بين أعضائها، وقد ارتسمت معالم هذه التجربة المشتركة في أوّل مؤتمر انعقد 07 ديسمبر 1924م، وضم ممثلين عن العمال، وكان هدفه تطوير المصالح الاقتصادية والنقابية للعمال على الأسس التالية:

1/ العمل على إلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية.

2/ العمل لنيل حق الاجتماع وحرية الصحافة والكلمة.

(1) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 و20 من وثائق جبهة التحرير الوطني 1946-1962م، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 37.

(2) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939م، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 53.

3/ تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي وإدراج مشاكلهم في جدول أعمال المؤتمرات العامة[1].

وقد عبّر المؤتمرون عن تضامنهم مع حركات التحرر في المغرب الأقصى وتونس ومصر، وقد كان هذا المؤتمر فرصة للتعارف فيما بينهم بعد تأسيس جمعية سياسية تُدافع عن مطالبهم، وتعاطفت مجموعة من الأحزاب مع قضايا الشمال الإفريقي من أهمها: الحزب الشيوعي الفرنسي.

المطلب الثاني: تأسيس نجم شمال إفريقيا 1924-1929م.

تعرض الحزب أثناء تأسيسه إلى العديد من الضغوطات خاصة من طرف السلطات الفرنسية، وكما اختلف الباحثون والمؤرخون حول مُؤسس الحزب، اختلفوا كذلك في التاريخ الفعلي لتأسيسه. فالعقاد مثلا يقول: «قام مصالي الحاج ي 1925-1926م بتأسيس حزب شمال إفريقيا وجعل غايته الدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا من النواحي المادية والمعنوية...»[2]. أمّا رأي "أبو القاسم سعد الله" فهو على العكس تمامًا، حيث يقول: «أُنشئ النجم في مارس 1926م في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية وكان أكثرهم من الجزائر، وقد أعلن عن الأمير خالد رئيسًا شرفيًا له، ولكن شيئًا فشيئًا فقد النجم أعضاءه التونسيين والمغاربة، وأصبح منظمة جزائرية خالصة، وكان هدفه الصريح هو الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لأهل إفريقيا الشمالية وتثقيف أعضائه»[3]، أمّا "محمد قنانش" فأكد على أغلب المصادر اتفقت على سنة 1926 كتاريخ

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص 54.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1929-1936م، ج1، منشورات السائحي، الجزائر، 2010م، ص 139.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 372.

لتأسيس نجم شمال إفريقيا، ودليل على هذا الاختلاف بين المؤرخين في تحديد اليوم كون الجمعية لم تسجل قانونيًا[1] واعتمادًا على الحقيقة التي أخذها "عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون" من مصادر محققة فإنّ ميلاد نجم شمال إفريقيا بمدينة باريس لفرنسا تم يوم 2 مارس 1926م، في جلسة تحضيرية وفي جلستين متتاليتين في 20 جوان و 2 جويلية 1926م، وتجدر الإشارة إلى أنّ نجم شمال إفريقيا في سنواته الأولى تأرجح ما بين تيارين:

أولاً: تيار الأمير خالد ومطالبه الإصلاحية.

ثانيًا: وهو التيار الشيوعي ممثلاً في الحزب الشيوعي[2].

ومن خلال هذا يتضح بأنّ حركة نجم شمال إفريقيا انتهجت نهجًا جديدًا واعتمدت على مايلي:

* تأسيس الحركة في البلاد الفرنسية حتى تكون في مأمن من ضغط ومكائد المستوطنين الفرنسيين.

* اتخاذ المرحلية في التنظيم والتسيير، فقد انطوى أعضاؤها الأولين المؤسسين تحت ظل الحزب الشيوعي الفرنسي حتى يتمرنوا على العمل النظامي ويستوعبوا أساليب النظام الحزبي حسب الطرق العصرية وبالتالي ليغطوا نشاطهم في البداية الحرجة.

(1) محمد قنانش، آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م، منشورات دحلب، الجزائر، 1945م، ص 26.

(2) مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص 34.

* اتخاذ أسلوب المراوغة أولاً مع الاستعمار فأعلنوا بأنّ المنظمة نقابية تُدافع عن حقوق العمال وحسب[1].

المطلب الثالث: مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري 1927م المنعطف الحاسم.

يعتبر مؤتمر بروكسل من أجل الكفاح ضد الإمبريالية، ومن أجل استقلال الشعوب المضطهدة والذي انعقد بتاريخ 10 و 15 فيفري 1927م، أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي، حضرته مجموعة من الشخصيات التي تقود حركات التحرر في قارات مختلفة أمثال: نهرو وسوكارنو، وهوشي منه[2]، كما حضره ممثلان باسم نجم شمال إفريقيا هما: مصالي الحاج الكاتب العام للجمعية والشاذلي خير الله من تونس، فقدم الأول مطالب الجزائر والمغرب وقدم الثاني مطالب تونس[3]، ولقد كان لهذا المؤتمر الدور الكبير للتعريف بالقضية الجزائرية، ولقد ارتكزت المطالب التي شكلت البرنامج الأساسي للنجم في النقاط الآتية:

1/ الاستقلال الكامل للجزائر.

2/ جلاء الجيش الفرنسي.

3/ إنشاء جيش وطني.

4/ مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون والشركات الإقطاعية.

5/ الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.

6/ العفو العام عن الجزائريين الذين كانوا قد سُجنوا.

7/ حرية الصحافة والاجتماع والتجمع.

---

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج1، ص 142.

(2) مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 139.

(3) محمد قنانش، المرجع السابق، ص 46.

8/ حق الجزائريين في التمتع بجميع مستويات التعليم.

9/ خلق المدارس باللغة العربية[1].

ومن خلال البرنامج الذي قدّمه نجم شمال إفريقيا في مؤتمر بروكسل، جاء للتأكيد على هدفين للحزب وهما:

هدف بعيد: وهو تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية.

هدف قريب: الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا.

وفي حديث خاص "لمحمد قنانش" مع "مصالي الحاج" فقد صرّح هذا الأخير بأنّ علاقته مع الشيوعيين بدأت تتوتر بعد إلقاء خطابه في مؤتمر بروكسل[2]، لذلك شهدت سنة 1927م تخلي الشيوعيين شيئًا فشيئًا عن تقديم المساعدة لنجم شمال إفريقيا، استنادًا لقول "مصالي الحاج" في مذكراته: «في ربيع 1927م أخبرني الحاج علي أنّ أصدقائنا الشيوعيين لم يعد في استطاعتهم مساعدتنا ماديًا، ولكنهم سيواصلون مساعدتنا في مجالات أخرى...» [3]. بدؤوا بذلك ينسحبون منه الواحد تلو الآخر إلى غاية أن غادره آخر ما تبقى منه في المنتصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين.

إلاّ أنه وبعد قرار الحل واصل النجم نشاطه على الرغم من الصعوبات بالأخص المادية وكانت سنة 1930م انطلاقة جديدة له، وبعد أنْ خاض الحزب تجربة العمل السري لمدى ثلاث سنوات 1930-1933م دعا رئيس الحزب "مصالي الحاج" إلى عقد مؤتمر الجمعية العامة في 28 ماي 1933م تمّ فيه تجديد سياسة النجم وإعادة هيكلته وصياغة البرنامج الجديد له.

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص 378.

(2) محمد قنانش، المرجع السابق، ص 31.

(3) مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 144.

والذي انقسم إلى قسمين وقد تمثلت أهم مطالبه في النقاط التالية:

القسم الأول:

1/ محور قانون الأهالي وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

2/ العفو العام عن المساجين والمعتقلين.

3/ حرية الصحافة والتجمع.

4/ إحلال مجلس وطني جزائري مُنتخب عن طريق التصويت العام محل المجلس المالي.

5/ إلغاء البلديات المختلطة والمناطق العسكرية.

6/ حق الجزائريين في تقلد جميع الوظائف العامة دون تمييز[1].

القسم الثاني: وتضمن المطالب التالية:

1/ استقلال الجزائر الكامل.

2/ جلاء تام لجيش الإحتلال.

3/ تكوين جيش وطني[2].

المطلب الرابع: من نجم شمال إفريقيا إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا.

في تاريخ 6 فيفري 1935م، أصبح النجم يزاول نشاطه تحت اسم جديد وهو: الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، وواصل النجم شمال إفريقيا نشاطه بهذا الاسم إلى غاية الإفراج عن قائده في 1 ماي 1935[3]، إلا أن موجة القمع لم تتوقف من مناضلي الاتحاد الذين شاركوا في حملة التنديد بالغزو الإيطالي لأثيوبيا والدفاع عن قضايا شمال

(1) أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر 1916-1954م، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2007م، ص 115.

(2) المرجع نفسه، ص 115.

(3) مصالي الحاج، المصدر السابق، ص172.

إفريقيا أمام عصبة الأمم[1]. وفي 14 ماي 1935م حكم على "مصالي الحاج" بسنة سجنا وعلى "عيماش عمار" و"راجف بلقاسم" بستة أشهر سجنا[2]. لكن رئيس الحزب سارع بالخروج إلى سويسرا، وهنالك التقى برائد النضال والكفاح العربي الإسلامي الزعيم "شكيب أرسلان"[3] بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي بجنيف في سبتمبر 1936م، وبعد إقرار السلطة القضائية شرعية الإتحاد سنة 1935، ووصول الجبهة الشعبية للحكم في 1935م أصدرت قرار بالعفو على جميع السياسيين الأمر الذي مكنه من العودة إلى فرنسا[4]، فازداد بذلك نشاط الحزب وتألقه، وإثر انعقاد المؤتمر الإسلامي بالجزائر دعم النجم الجزائري المطالب التي تخدم المصلحة العامة للجزائريين ورفضه لمطلب الإدماج والتجنس. وعندما فشل "مصالي الحاج" في إقناع وفد المؤتمر الإسلامي بالتخلي عن فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي والتجنيس، وقرر الحزب نقل نشاطه لأول مرة بالجزائر منذ نشأته، لقطع الطريق أمام مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري. وفي نهاية سنة 1936م قطع النجم علاقته مع الجبهة الشعبية بسبب إصدار هذه الأخيرة لمشروع بلوم فيوليت[5]، واعتبر "مصالي الحاج" هذا المشروع الإدماجي أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري. إثر عودته إلى فرنسا وجهت له عدة اتهامات، وتواطأت حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937م مع الحاكم العام في الجزائر "لوبو"، الذي نجح في

([1]) أحمد محساس،المصدر السابق، ج3، ص133.

(5) أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص133.

([3]) شكيب ارسلان: زعيم عربي اسلامي ولد 25 ديسمبر 1869 بسوريا وتوفي يوم 9 ديسمبر 1946. عمل على خدمة التراث العربي الإسلامي والدفاع عن القضية العربية الكبرى في عصبة الأمم بجنيف. ينظر: المومن العصري، المرجع السابق ص39.

([4]) مومن عصري، المرجع نفسه، ص39.

([5]) عبد الحميد زوزو، المرجع نفسه، ص64.

استصدار مرسوم يقضي بحل النجم الذي كان يمارس نشاطه السياسي السري[1] تحت اسم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، وهذا ما دفعه هو ورفقائه إلى تأسيس حزب جديد وهو حزب الشعب الجزائري.

المبحث الثاني: حزب الشعب الجزائري (P.P.A).

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحزب:

إن الأوضاع السياسية الجديدة سواء منها العالمية أو المغاربية أو الوطنية أصبحت تستدعي تقييم مخالف وخطة تتناسب مع الوضع القائم، وتفهما لمعطيات السياسة العالمية كون أن السياسة تتغير بتغير الأحداث أو الظروف القائمة[2]، ومن بين هذه الظروف القائمة التي ساهمت في إنشاء حزب الشعب الجزائري مايلي:

على الصعيد العالمي كانت الفاشية[3] النازية تهددان أوروبا والبحر الأبيض المتوسط والحرب الأهلية الاسبانية تنذر بخطر اندلاع الحرب العالمية الثانية.

أما على الصعيد المغاربي فقد تأسس بتونس الحزب الحر الدستوري الجديد كما تأسس بالمغرب حزب كتلة العمل المغربي وبذلك أصبح كل حزب قائم بذاته خاصة بعد تأسس لجنة التنسيق 1934م في باريس بين الأقطار الثلاثة وتضم: "الحبيب بورقيبة"، "مصالي" و"محمد الحسن الوزاني"، وأصبحت حركة النجم تمثل الجزائر فقط بعد انسحاب كل من تونس والمغرب.

([1]) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص70.

([2]) عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص167.

([3]) الفاشية: مصطلح الفاشية مشتق من كلمة ايطالية وهي تعني جماعة أو رابطة سياسية عادة ما تتكون من اشتراكيين ثوريين. أنظر أنور محمود زناتي، قاموس المصطلحات التاريخية، مكتبة أنجلو العصرية، القاهرة، 2007، ص149.

أما على الصعيد الوطني فنجاح الجبهة الشعبية بفرنسا نتيجة تكالب الفاشية والنازية باسم الوطنية الاشتراكية قد غير مفهوم الكلمات والشعارات التي كانت معروفة آنذاك، فأصبحت كلمة الوطنية معناها النازية، و كلمة الاستقلال معناها الارتخاء في أحضان الفاشية والانفصال عن فرنسا معناها الدخول مع الطليان والألمان، لهذا جاء في العبارة التي حددت برنامج حزب الشعب ما يلي " لا إدماج لا انفصال ولكن نعم للتحرر"[1]. بالإضافة إلى إصدار حكومة الجبهة الشعبية قرار وزاري يقضي بحله من جديد وذلك في 26 ماي 1937م وهذا بإيعاز من رابطة شيوخ بلديات المعمرين وبموافقته وتواطؤ الحزب الشيوعي الجزائري واليساريين بين الفرنسيين مع سلطات الاحتلال رغم مناداتهم للحرية والمساواة[2].

ولهذا فإن تأسيس حزب وطني جزائري أصبح ضرورة ملحة لسد هذه الفجوات والثغرات وكذلك ليقوم بالمهمة التي كانت تنتظره من تنظيم وتوعية وبث روح الكفاح والتضحية.

المطلب الثاني: تأسيس حزب الشعب الجزائري 11-3-1937م.

إن حل نجم شمال إفريقيا من طرف الجبهة الشعبية لم يكن عامل إضعاف للمناضلين وتشتت شملهم وبعثهم على اليأس، بل كان امتحانا مفيدا، فكانوا متمسكين بعقيدتهم الوطنية وإيمانهم العميق بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وإذا قضت فرنسا على النجم كحزب، فإن مبادئه وفلسفته بقيت هي السائدة بين المناضلين، واستمرار

(1) محمد قنانش، المصدر السابق، ص83.

(2) شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية، مذكرة الدكتوراه، اشراف: بلقاسمي بوعلام، جامعة وهران، أحمد بن بلة، السنة الجامعية 2014-2015.

نشاطهم باسم "أحباب البيان" نسبة إلى جريدة الحزب والتي استمرت حوالي شهر ونصف[1].

سرعان ما عقد هؤلاء اجتماعا بناتير nonteere بباريس، حضره ما يقارب 300 مشترك والذي تولد منه حزب الشعب الجزائري 11 مارس 1937م، وقد اشتملت اللجنة المركزية الجديدة على جميع الأعضاء السابقين كما ضمت أعضاء جدد آخرين كـــ"شعبان علي" و"آيت منقلات"و و"عيساوي" وأسندت رئاسة الحزب الشرفية إلى السيد "آمسايح"[2]، وفيما يخص تسمية الحزب الجديد فقد ذكر "مصالي الحاج" أنه وبعد تفكير مع رفقائه قرروا تسميته بالحزب الشعب الجزائري كون مناضلي تونس والمغرب قد أسسوا أحزابا خاصة بهم وأودعت قوانين الحزب بمركز الشرطة في 14 أفريل 1937[3].

أخذ حزب الشعب الجزائري ينشر أفكاره ويوسع نطاق نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة عن طريق جريدة الأمة، وعندما قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بحجز وإغلاق جريدة الأمة أصدر حزب جريدة البرلمان الجزائري ثم العمل الجزائري، وفي شهر جويلية من نفس السنة، عاد "مصالي" إلى الجزائر ورشح حزبه لأول مرة مندوبين عنه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر غير أن السلطات الاستعمارية زورت الانتخابات وثارت ضجة ومظاهرات من طرف أنصار الحزب حكمت على

(1) عبد الحمد زوزو، المرجع السابق، ص70.

(2) قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسيي الجديد، حزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراه، اشراف عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006-2007، ص262.

(3) المرجع نفسه، ص262.

"مصالي الحاج" بالسجن مدة عامين مع تجريده من حقوقه المدنية كما حكمت على رفقائه بالسجن مدة عاميين[1].

المطلب الثالث: تنظيمات الحزب وبرامجه:

1- تنظيمات الحزب:

وفقا لقانون الصادر عام 1901م فإن جميع الأحزاب آنذاك تخضع للتنظيم القانوني، والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة ولجنة تنفيذية وهيئة إدارية وأخيرا مكتب سياسي، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فيدراليات وقسمات (فروع) وهذا ما انطبق على حزب الشعب من حيث تقسيمه كالتالي:

أ- التنظيمات المركزية:

الجمعية العامة: وهي التي يقوم بتعديل النظام الأساسي للحزب، وإقرار برنامج النشاط المستقبلي، والبرنامج السياسي للحزب، وتنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية[2]

- اللجنة التنفيذية: ينتخب المؤتمر السنوي أعضاء اللجنة التنفيذية ويناهز عددها العشرين عضوا مهمته تنفيذ قرارات المؤتمر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا، اجتمعت مرة واحدة منذ تأسيس الحزب، تنتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاتها[3].

([1]) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائر 1830-1954، ديوان المطبوعات لجامعية، 2007، ص88.

([2]) أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص223.

([3]) المرجع نفسه، ص224.

- **الهيئة الإدارية:** تعتبر الهيئة الإدارية القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالاشراف على شؤون الحزب وإدارة نشاطاته بين الاجتماعات التي تقيمها الجمعية العامة ونظرا الصعوبات التي واجهها الحزب جعلته ينقل نشاطه من فرنسا إلى الجزائر، وكان "مصالي الحاج" هو رئيس الهيئة الإدارية في فيدرالية الجزائر[1].

- **المكتب السياسي:** يتركب المكتب من تسعة أعضاء: رئيس، كاتب، نائبة، أمين مال، نائبة وبقية أعضاء مستشارون، ومن خصوصيات هذا المكتب المراسلات، الإدارة العامة للفرع، اللوائح السياسية، الدعاية الخارجية، مبادرة كل تحويل أو تغيير الاتصالات مع اتحادية وهران[2].

ب- التنظيمات الاقليمية:

لم يحدث حزب الجزائري تغييرات في التنظيمات الاقليمية بل حافظ على التنظيم السابق للفدراليات والقسمات بنسبة كبيرة وكانت على النحو التالي:

- **الفيدراليات:** لقد حافظ حزب الشعب الجزائري على الفيدرالية الوحيدة فرنسا وهي فدرالية الرون التي يديرها "محمد ..".

أما في الجزائر فقد أنشأت ثلاث فيدراليات في كل عمالة، وكانت فيدرالية عمالة الجزائر العاصمة هي الأقدم والأهم[3].

تأسست في جويلية عام 1937م، وكانت تتمتع بصلاحيات كبيرة تغطي أحيانا كامل القطر الجزائري.

([1]) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص120.

([2]) المرجع نفسه، ص120.

([3]) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص197.

وبخصوص مقرها تواجدت في البداية في شارع لبنان ثم نقل في جانفي 1939م إلى شارع "ديكن" رقد 26.

كانت الفيدرالية الثانية في عمالة قسنطينة التي أنشأت في شهر سبتمبر عان 1937م.

وأخيرا فدرالية عمالة وهران فقد أنشأت في أوت 1937م وكانت مدينة تلمسان مقرها الرئيسي[1].

- **القسمات:** كانت كل ولاية مقسمة إلى دوائر تضم بضعة قسمات، وتتألف كل قسمة من أجزاء يضم كل منها عدة مجموعات وكل مجموعة لا تتجاوز عدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين، تتكون لجنة الجزء من مجموعة رؤساء المجموعات، وكان الأعضاء في كل درجات الهيكلة التنظيمية يمارسون مسؤوليات تنظيمية حقيقة[2] (كمهمة التنظيم أو المالية أو الدعاية).

2- برنامج الحزب:

إن برنامج حزب الشعب يشبه برنامج النجم في عدة وجوه، ويختلف غنه في وجوه أخرى فكانت برامجه أكثر اعتدالاً من برامج النجم سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وكانت إيديولوجية حزب الشعب أقل صلابة وأكثر محافظة من إيديولوجية النجم[3].

(1) قدادرة شايب، المرجع السابق، ص270.

(2) أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر م الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، 2002، ص298.

(3) محمد قنانش، المرجح السابق، ص88.

ويمكن التعرف على برامج حزب الشعب في جملة من نصوصه الأساسية وبالأخص:

- بيان المكتب السياسي لحزب الشعب، نشر في جريدة الأمة بتاريخ 10 أفريل 1937م.

- حديث "مصالي الحاج" لجريدة "لاجوستين"، نشر في هذه الجريدة يوم 17 أوت 1937م.

- الحملة الانتخابية لسنة 1937م، والتي نشرت تصريحات وبيانات كثيرة للحزب التعريف به وبمطالبه.

- تصريحات "مصالي الحاج" أمام محكمة الجزائر يوم 2 نوفمبر، نشرت في جريدة الأمة يوم 5 نوفمبر 1937م.

- مقال في البرنامج بعنوان "حزب الشعب من أجل تحرر الشعب الجزائري" نشر في البرلمان الجزائري يوم 17 جوان 1939م[1].

صادق أعضاء حزب الشعب الجزائري على برنامج حزبهم حدد ذلك من خلال المؤتمر العام إلى انعقد إلى تاريخ 23-24 أوت 1938م، وتمثل ذلك البرنامج في:

أ- البرنامج السياسي:

* العفو العام على جميع المعتقلين السياسيين وإطلاق سراح مساجين قسنطينة والشلف والجزائر.

* إسقاط وإلغاء قانون الأنديجينا، وجميع القوانين الاستثنائية.

* منح الحريات الديمقراطية وتطبيقها بمقتضى القوانين.

* تأسيس: - برلمان جزائري ينتخب أعضاء بالاقتراع العمومي.

(1) صالح بن الحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939، قسنطينة، 2015، ص500.

- بلديات منتخبة أيضا بالاقتراع العمومي.

* فصل السلطات: التشريعية، التنفيذية، والقضائية[1].

ب- البرنامج الاقتصادي:

* تخفيض الضريبة.

* العمل على محاربة البطالة وذلك بتطوير مجال الري.

* تأميم القروض، والمصانع الأساسية، والاحتكارات الموجودة.

* تأسيس نظام جمركي.

* إلغاء الاستيلاء على الأراضي، تركيز المواطن الأصلي في الأرض وذلك بتسهيل وسائل استغلال الأراضي[2].

البرنامج الاجتماعي:

* إجبارية التعليم ومجانيته في الابتدائي وإصلاح التعليم الثانوي وإقامة الفرص لدخول التعليم العالي.

* جعل اللغة العربية إجبارية في كل المستويات.

* حماية العمال بتطبيق قوانين التأمين العام.

* تطبيق قانون تساوي الأجر تساوي العمل.

* منح إعانات لرؤساء العائلات البطالين[3].

([1]) شبوب محمد، المرجع السابق، ص29.

([2]) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص136.

([3]) المرجع السابق، ص136.

البرنامج الإداري:

* قبول كل الجزائريين بدون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ متساوي وأجر متساوٍ.

* إلغاء كل المكافآت ذات الصيغة العنصرية أو السياسية.

*إلغاء المناطق العسكرية، البلديات المختلطة[1].

إن برنامج الحزب يبين لنا أنه الحزب الوطني الوحيد الذي طالب بتحرير الجزائر وعمل من أجل تحسين الأوضاع الشعب دون تمييز، في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية.

المبحث الثالث: المسار النضالي لحزب الشعب خلال مرحلة العمل السري.

المطلب الأول: نشاط الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية.

1- حل الحزب واضطهاد أعضائه:

عندما قامت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر سنة 1939م لجأت فرنسا إلى فرض ضغوط كبيرة على الجزائريين لإجهاض أي تحركات معادية قد يقومون بها خاصة و أن قادة الحركة الوطنية المعتبرين قد رفضوا تأييد حربها مع ألمانيا، فقامت بحل الحزب في 19 من سبتمبر ثم اعتقلت قادته وإطاراته كـــ"مصالي الحاج" و"مفدي زكرياء" و"محمد خيضر"، و"الشاذلي المكي"[2] بتهمة تحريض المجندين الجزائريين على العصيان في 4 أكتوبر وزجت بهم في السجون وأتبعتهم ثلاثين مناضلا آخر في جانفي 1940.

([1]) المرجع نفسه، ص136.

([2]) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص102.

ومن بعض الأحكام التي انتهت بها المحاكمة الشهيرة (محاكمة مصالي الحاج) والتي كانت قاسية جدا نذكر:

* "مصالي الحاج" (تلمسان)، "قاسمي صالح" (القرقور)، "الأعماري محمد" (القرقور)، "حيواني لخضر" (شتمة)، "ممشاوي محمد" (تلمسان)، "معروف بومدين" (تلمسان)، "فرحات محمد" (أربعاء بن إيراثن) أشغال شاقة 16 عام[1].

* بورماش مقران (القرقور)، بومعزة علاوة (ميلة)، بن ناضون علي (الأخضرية) وهرقة عبد القادر (قالمة) 9سنوات سجن.

* محمد فيضر (العاصمة) 8 سنوات سجناً.

* فييلالي مبارك (القل) 5 سنوات سجناً.

* بغريش الهاشمي (قسنطينة) 4 سنوات سجناً.

وحكم على كل هؤلاء بالحرمان من الإقامة ببلده 20 سنة إلى جانب الأحكام السابقة، وكذلك حرمانه من حقوقه المدنية وفرض غرامات مالية[2].

وللإشارة، فإن حزب الشعب الجزائري لم ينشط كثيرا خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب منها:

- نفي زعماء حزب الشعب الجزائري.
- موت زعيم الاتجاه الإصلاحي عبد الحميد بن باديس.
- ومن هنا برز فرحات عباس وجماعته أكثر خاصة عند إصداره لبيان 10 فيفري 1943م.

([1]) أبو القاسم سعد الله، المرجع سابق، ص176.

([2]) المرجع السابق، ص174.

2- موقف حزب الشعب الجزائري من الحرب العالمية الثانية:

انطلقت الحرب العالمية الثانية صيف 1939م وكانت فرنسا في هذه السنة ضعيفة في بلادها وحتى في مستعمراتها (الجزائر) فلا حكومة قوية ولا جيش على أهبة الاستعداد، أما في الجزائر فإنها لم تجد حلا لمشكلاتها فالأحوال الاقتصادية تدهورت ومطالب الوطنيين الجزائريين تعال، بالإضافة إلى فشل مشاريع الإصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين مثل مشروع بلوم فيوليت سنة 1936م[1]، وكان الجزائريون في هذه الأثناء مخيرون بين المشاركة مع فرنسا عدوتهم الجائرة أو ألمانيا التي كانوا يدركون طموحاتها وأطماعها ولكن في النهاية ستبقى عدوة عدوهم ومن هذا المنطق علق بعض الجزائريون أمالا كبيرة للتخفيف من معاناتهم[2]، أما فرنسا فقد لجأت إلى الطريقة القديمة التي لطالما اعتمدتها وهي تفعيل الجانب الديني أي مزاوجة الجانب السياسي بالجانب الديني والاستفادة منه وذلك من خلال فتاءات رسمية من طرف أئمة ورجال الدين حتى يحثوا السكان على التجنيد في سبيل الله.

أما عن ردود أفعال الشعب الجزائري فقد اختلف حوله الكتاب فالسيد "فرحات عباس" يشهد أن الجزائريين كانوا قلقين من جراء ما كان يحدث في فرنسا، في حين يرى "محمد الطيب العلوي" أن المنظمات الوطنية اتسمت تصرفاتهم بالحذر والحيطة بحكم التجربة التي عاشوها مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى وبحكم الوعود الكثيرة التي لم تتحقق ولم يندفع في تأييد فرنسا والوقوف إلى جانبها ضد الألمان إلا من يثق ثقة كاملة

(1) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص207.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص175.

في فرنسا، وبالتالي فقد اختلفت مواقف الجزائريين من فرنسا في الحرب العالمية الثانية[1].

أما موقف حزب الشعب الجزائري فكان واضحا منذ تأسيسه حيث تمثل في رفض التجنيد في الجيش الفرنسي والتعاون مع إدارته، إذ صرح "مصالي الحاج" يرفضه في جريدة البرلمان فقال: «إن الجزائر ليست ملحقة بفرنسا»[2] وبهذا أكد أنه ضد فرنسا ورافضا بوضوح مساندتها، وبالرغم من وجود "مصالي الحاج" بعيدا عن الحزب غير أنه حدث تمرد في الحراش قرب العاصمة يوم 25 جانفي 1941م قام به المئات من المجندين الجزائريين أسفر عنه مصرع عدد من الفرنسيين.

المطلب الثاني: موقفه من مجازر 8 ماي 1945م.

نُفي "مصالي الحاج" إلى برازفيل بالكونغو في نهاية أفريل 1945م، وكان في تلك الفترة هو المعتقل الوحيد الذي تستعد حريته[3]، واستغل أعضاء حزب الشعب الفاتح من ماي من نفس السنة للقيام بمظاهرات ضد تحويل "مصالي الحاج" إلى إقليم جنوب برازفيل[4]، حيث شارك في المظاهرات عشرات الآلاف من الجزائريين عبر كل المدن الجزائرية في مسيرات مُنظمة سادها الانضباط حاملين العلم الوطني ولافتات كُتِب عليها

([1]) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص- ص212-213.

([2]) بن يمين سطورا، مصالي الحاج 1898-1974، رائد الحركة الوطنية الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص- ص182-183

([3]) شبوب محمد، المرجع السابق، ص 221.

([4]) محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1951م)، تر: أحمد بن الباز، دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 1000.

"أطلقوا سراح المساجين" "الاستقلال"[1]. فحين كانت قوات الشرطة تعمل على استفزاز المتظاهرين لكنهم بقوا متمسكين بتعليمات قيادة الحزب.

ومن بين القادة البارزين في حزب الشعب الجزائري الذين اعتقلتهم السلطات الاستعمارية، مذكر: "حسين عسلة"، "محمد هني"، و"حفيظ عبد الرحمن"...؟[2]، حيث كانت هذه المظاهرات تمهيدًا للمظاهرات الكبرى التي تلتها في الثامن من ماي، وذلك على إثر انتصار الحلفاء مُطالبين بحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح المُعتقلين حاملين العلم الوطني في عدة مدن، أهمها: سطيف، قالمة، خراطة، جيجل، عنابة، الطاهير والقل... [3]

وكعادة فرنسا قامت باقتراف مجزرة رهيبة دامت إلى أوائل جوان راح ضحيتها ما بين 45 ألف و 100 ألف جندي مُعظمهم في جهات سطيف، قالمة وخراطة، وتخللتها أعمال نهب وقصف وتدمير واعتقالات وتعذيب وإعدامات بالجملة... [4]، بالإضافة إلى إلغاء نشاط أصحاب البيان والحرية في 14 ماي 1945م، واعتقال قادة الحركة الوطنية زاعمة أنها قضت على الحركة الوطنية إلى الأبد[5].

لقد كان هدف حزب الشعب الجزائري من خلال تنظيمه المسيرات الشعبية هو لفت انتباه الحلفاء عامّة وحكومة الجنرال ديغول خاصة، إلى الواقع الجديد الذي آل إليه الشعب

([1]) قدوري رميسة، الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج أنموذجًا (1898-1974م)، مذكرة ماستر، إشراف: بوغديري كمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015م، ص 76.

([2]) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 455.

([3]) المرجع نفسه، ص 456.

([4]) محمد البشير الإبراهيمي، أثر البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 378.

([5]) قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 335.

الجزائري وهو واقع الاستعداد المطلق لتحمل مسؤولياته كاملة في تسيير شؤونه بنفسه[1].

استطاع التيار الاستقلالي أنْ يستوعب المأساة كما ينبغي وتأكدت نظريته التي يدعو لها منذ طهوره وهي أنّ استعادة استقلال الجزائر لا يمكن أنْ يتحقق إلاّ بالقوة، ولم يتردد التيار الاستقلالي إلى اتخاذ موقف جديد وهو تشكيل حزب جديد.

(1) العربي زبيري، المرجع السابق، ص 73.

الفصل الأول

الأهداف المحلية والغايات البعيدة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الأول: ميلاد الحركة (الظروف والمستجدات).

المبحث الثاني: إستراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المطلب الأول: في الميدان السياسي.

المطلب الثاني: في الميدان العسكري.

المبحث الثالث: بروز الاتجاه الثوري وعلاقته بالحركة.

المبحث الأول: ميلاد الحركة (الظروف والمستجدات).

بعد حوادث 8 ماي 1945 تبين لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه بأنّ: "الحرية تُؤخذ ولا تُعطى"، وأنّه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على وعود الدولة الفرنسية المستعمرة، أو على وعود الدول الأخرى التي تنافسها وتتنافس فيما بينها على استعمار واستعباد الشعوب الضعيفة، وفرنسا غير مستعدة للتنازل عن الجزائر مهما كانت الظروف.

ونتيجة لذلك وجد حزب الشعب نفسه مترددًا، يتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه، وتمرس فيه، وبين النزول إلى الميدان علانية ككل الأحزاب الشرعية التي مكنها طابعها الشرعي من التحرك في نطاق واسع[1].

بعد إطلاق سراح "مصالي الحاج" في شهر أكتوبر 1946م، حيث استقر به الحال في بوزريعة بأعالي العاصمة، كان على قيادة الحزب أن تعقد اجتماعًا أو ندوة، وفعلاً انعقدت ندوة في شهر ديسمبر 1946م ببوزريعة، وضمت حوالي 50 عضوًا من إطارات الحزب، نذكر منهم على وجه الخصوص: لمين دباغين، حسين لحول، أحمد بودا، حسين عسلة، محمد بلوزداد، محمد خيضر، أحمد مزغنة، السعيد عمراني، شوقي مصطفاوي، محمد شرشالي، محمد الطالب[2]، الطيب بولحروف، عمر أوصديق، وعلى رأسهم الزعيم مصالي الحاج.

(1) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 229.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 70.

ولقد انحصر جدول أعمالها في نقطتين أساسيتين:

* التسمية الجديد لحزب الشعب، وقد تم الاتفاق على تسمية جديدة، وهذه التسمية وحسب السيد "حسين آيت أحمد" شارك بها مناضلوا حزب الشعب الجزائري[1]، في انتخابات شهر نوفمبر أي أنها ظهرت قبل انعقاد ندوة ديسمبر 1946م، وهي "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية مع إبقاء الحزب العتيق كجناح سياسي سري[2].

* أمّا بخصوص النقطة الثانية فهي مسألة المشاركة في الانتخابات التي طرحها مباشرة زعيم الحركة "مصالي الحاج" نفسه، عندما اقترح ضرورة المشاركة في الانتخابات، ودعم ذلك بعدّة حجج ومبررات كانت أهمها ضرورة المزاوجة بين النضال الشرعي والنضال غير الشرعي[3].

وقد أظهر هذا الطرح جناحين متناقضين:

* الجناح المؤيد مثله مصالي الحاج وأتباعه.

* الجناح المعارض ومثله حسين لحول وأنصاره[4].

وهذه السياسة التي دعا إليها "مصالي الحاج" وأتباعه أدت في رأي الجناح المعارض إلى القبول بالسياسة الإصلاحية للحركة، وهو ما يتوافق تمامًا مع السياسة الاستعمارية الفرنسية.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 70.

(2) المرجع نفسه، ص 70.

(3) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الأبحاث العربية، بيروت، 1983م، ص 24.

(4) مومن العمري، المرجع السابق، ص 71.

وبفضل التنظيم الدقيق والنضال الدؤوب نجحت حركة الانتصار في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى معظم الطبقات الجزائرية، ونتيجة للتجدر الشعبي للحركة ظهرت عدّة منظمات وجمعيات شكّلت امتدادًا طبيعيًا لحركة الانتصار، وتبنت تطلعات الشعب الجزائري وآماله في الحرية والاستقلال[1]. ومن هذه المنظمات والجمعيات، نذكر:

- الكشافة الإسلامية الجزائرية (Scoute Musulmane Algérienne).
- جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين للشمال الإفريقي (Association des Etudiants Musulmans Algériens Nord Africain).
- اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل.

وخلاصة القول أنّ هذه الحركة هي نسخة طبق الأصل لحزب الشعب، حيث أنّ ما طرأ من التغيرات على الحركة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازر 8 ماي 1945م، قد مس الجوانب الهيكلية والتنظيمية فقط أمّا الجوهر فقد بقي نفسه[2].

لقد ظلت فكرة الاستقلال تُهمين على برنامج حركة الانتصار منذ نشأتها حتى انقسامها سنة 1954م، وهذا ما أكده أحد المؤرخين الفرنسيين عندما قال أنّ: «عقيدة وإيديولوجية حركة الانتصار كانت ترفض أي تعاون مع مشروع قانون الجزائر، وأنها تتمحور حول كلمة واحدة هي الاستقلال والمطالبة بوجود أمة جزائرية، وكذلك تأسيس دولة جمهورية بكل هيأتها ومجلس تأسيسي له السيادة ومُنتخب بالاقتراع العام»[3].

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ج3، ص 11.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 73، 74.

(3) أمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 59.

المبحث الثاني: إستراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المطلب الأول: في الميدان السياسي.

كان مناضلوا حركة الانتصار يُمثلون لدى المواطن الجزائري الكادح البسيط صورة الوطنية الصادقة، لذلك منذ إعلان قيادة الحركة سنة 1946م الدخول في معترك الحياة السياسية عن طريق الانتخابات التف المواطنون حول مرشحيها، إذْ عرفت في غضون ثلاث سنوات نشاطاً سياسيًا ما بعد المشاركة الفورية لمناضليها في الانتخابات، على معظم المقاعد بالمقارنة مع الحركات الجزائرية الأخرى نتيجة المساندة الشعبية والجماهيرية الواسعة، وهذا ما أهلها للحصول على مقاعد هامة في انتخابات يوم 10 نوفمبر 1947م[1]، حين جاءت النتائج رغم عمليات التزوير مشجعة للحركة بالمقارنة مع الظروف الاستعمارية القاسية وكانت على النحو التالي:

- قائمة المعتدلين: ثمانية مقاعد.
- قائمة حركة الانتصار: خمس مقاعد.
- قائمة الحزب الشيوعي: مقعدين.

وكانت حركة الانتصار قد قدّمت أثناء انتخابات شهر نوفمبر 1947م أحد عشر مرشحًا، بعد أنْ شطبت الإدارة الاستعمارية الفرنسية اسم "مصالي الحاج" من القائمة المُقدمة والتي كانت كالآتي:

* مرشحوا عمالة الجزائر خمسة: أحمد مزغنة، محمد خيضر، محمد طالب، أحمد خليل، عبد الرحمن حفيظ.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 84.

* مرشحوا عمالة قسنطينة ثلاثة: د. محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، جمال دردور[1].

بعد النتائج فاز خمسة مرشحين كما سلف الذكر وهم السادة:

* عمالة العاصمة: محمد خيضر، أحمد مزغنة.

* عمالة قسنطينة: محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، جمال دردور.

وقد أحدث هؤلاء النواب ثورة داخل المجلس الفرنسي بتصريحاتهم وخطاباتهم المؤثرة، حيث انتقدوا بشدة وجرأة خارقة للعادة السياسية الاستعمارية في المجال الزراعي والوضعية الاجتماعية[2] والاقتصادية للمجتمع الجزائري، المتميزة بالفقر المدقع والبؤس والشقاء والحرمان، كما دافعوا عن مقومات الشعب الجزائري وضرورة احترامها، ومنها الدين الإسلامي واللغة العربية، منتقدين تعسف الإدارة الاستعمارية في معاملتها للجزائري وحرمانه من أبسط حقوقه وحرياته[3].

كما طالبوا بتأسيس برلمان جزائري منتخبًا بطريقة ديمقراطية، تكون له السيادة الكاملة، لقد أحدث هؤلاء النواب تأثيرًا كبيرًا داخل المجلس الفرنسي بفعل تكوينهم السياسي وقُدرتهم الخطابية الفائقة ودرايتهم بعيوب السياسة الاستعمارية وأهدافها الخفية اتجاه الشعب الجزائري، وقد عملت هذه الإدارة على منعهم من الحديث داخل المجلس بالقوة، خشية تأثيرهم على النواب الفرنسيين[4]، وكذلك خشية خطاباتهم المثيرة للرأي العام الفرنسي والجزائري على حد سواء، لذلك اتبعت فيما بعد أسلوب التزوير المعروف

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 84.

(2) المرجع نفسه، ص 85.

(3) أيمن شريط، المرجع السابق، ص 61.

(4) محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 230.

حتى تمنع مرشحي الحركة من الوصول إلى مثل هذه المجالس لأنّ الخطابات التي رددها نوابها كانت جريئة وصريحة وواقعية وموضوعية في آنٍ واحد[1].

اعتبرت الإدارة الاستعمارية هذه اللجنة خطرًا حقيقيًا داخل مؤسساتها من شأنها إثارة الفوضى والمشاكل والمتاعب لها، لذلك عملت جاهدة على عرقلة مناضلي الحركة من الترشح تحت مبررات مختلفة في بعض الحالات وفي حالات أخرى القيام بعملية التزوير لمنعهم من الفوز بمقاعد، رغم ذلك فقد استطاعت الحركة الفوز بنسبة 95% من المقاعد البلدية، وذلك في انتخابات سنة 1947م، حيث فازت برئاسة أول بلدية في الجزائر وهي بلدية تبسة، وكان أول رئيس لها هو المناضل "الحاج حمة العمري"[2].

وبسبب هذا الفوز الساحق بدأت لعبة التزوير التي اشتهرت بها الإدارة الاستعمارية وعيّنت لها حاكمًا جديدًا هو السيد "مارسيل إدمون نيجلان" التي أصبحت تعرف باسمه لشهرته وقدرته الفائقة على تغيير نتائج الفوز وقطع الطريق أمام مرشحي الحركة[3] للوصول إلى المجالس المنتخبة لأنهم فضحوا السياسة الاستعمارية على الملأ.

وعندما أجريت انتخابات شهر أفريل 1948م، حدثت فضائح كبيرة أثناء ظهور النتائج والتي كانت مُزورة بشكل ساخر ولم ينجح سوى تسعة من مرشحي الحركة وثمانية من مرشحي الاتحاد الديمقراطي وواحد من الحزب الشيوعي.

هكذا كان حال الإدارة الاستعمارية مع مناضلي الحركة سواءً في نشاطهم السري أو العلني، لأنّها كانت على دراية تامة واطلاع كافٍ على برنامجهم ونشاطهم ومواقفهم

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 90.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 300.

(3) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، .....، ص 164.

الراديكالية الرافضة للوجود الاستعماري في الجزائر، والمُطالبة بدولة جزائرية مستقلة ذات سيادة[1].

أصبح وهم العمل الشرعي ظاهرًا للعيان، فبعد الحادثة الانتخابية، لم يبقى أمام "مصالي الحاج" والقيادة سوى العودة إلى الخط المحدد في مؤتمر فبراير 1947م، أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر إنشاء المنظمة الخاصة[2].

المطلب الثاني: في الميدان العسكري.

إذا كان زعيم الحزب "مصالي الحاج" قد نجح في المحافظة على وحدة الحزب والتخلص من العناصر اليسارية التي كانت تتعاون في الخفاء مع الحزب الشيوعي الفرنسي وتسعى للحصول على تأييد من اليسار الفرنسي للقضية الجزائرية في فرنسا، فإنّه لم يستطع أن يجلب إلى صفه الجماعات التي تُفضل العمل العسكري على العمل الحزبي في إطار الشرعية التي تتبناها فرنسا[3].

جاء المؤتمر الأول للحركة في 15 فيفري 1947م ليشهد ميلاد تنظيم عسكري سري[4]، طالما انتظره الشباب الثوري المناضل داخل الحركة، والأمل الذي راودهم منذ دخولهم معترك النضال السياسي داخلها.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 106.

(2) حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942-1952م)، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002م، ص 165.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 69.

(4) محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة السرية)، تر: محمد الشريف بن دالي الحسين، منوشرات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م، ص 91.

وقد تم إطلاق اسم "المنظمة الخاصة"[1] على هذا التنظيم وكان غرضها إعداد إطارات لجيش الثورة، وكان "محمد بلوزداد" المُلقب بـــ "سي المسعود" قائدًا لها[2].

وقد اقترحها أثناء المؤتمر الأوّل للحركة باعتباره أحد أعضاء لجنتها المركزية، وكان له رأيه أنّ العمل السياسي لا يُجدي نفعًا ولابدّ من الإعداد للثورة، لذلك ينبغي إعداد التنظيم الذي يتكفل بذلك، وقد حدد بذلك ثلاث محاور أساسية لعمل المنظمة ونشاطها، وتتمثل فيه:

1- التكوين العسكري (التدريب على مختلف الأسلحة والمتفجرات والانضباط).

2- التكوين العقائدي (التربية الوطنية والدينية والروحية المرتبطة بالإسلام).

3- جمع الذخيرة والسلاح[3].

ورغم الموقف المتردد "لمصالي الحاج" إلاّ أنّه وتحت الإلحاح الشديد للمناضلين الشباب أثناء المؤتمر الأول وافق على إنشاء المنظمة الخاصة ولكن بتحفظ وحذر شديدين.

اعتمدت المنظمة نظامًا داخليًا تميز بالصرامة والدّقة والانضباط الشديد، وتمحور حول ثمانية فصول أو مواد حددت المسائل الأساسية التي حددت نشاطها وعملها، وهي: النظام، الانضباط، التجنيد، الاجتماعات، السلوك، الرخص التنقلات، المكافآت والجزاءات[4].

---

(1) **المنظمة الخاصة**: أُطلقت عليها عدّة تسميات منها: المنظمة السرية العسكرية، الجناح المسلح، في حركة الانتصار لكن تسميتها الصحيحة هي المنظمة الخاصة، وهذا استنادًا للمناضل أحمد مهساس الذي يُعدّ واحدًا من مسؤوليها فجعلها تتميز عن الحركة السياسية السرية التي يقصد بها حزب الشعب الجزائري. أنظر: مومن العمري، المرجع السابق، ص 105.

(2) المرجع نفسه، ص 108.

(3) المرجع نفسه، ص 109.

(4) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 108.

إنّ النظام الداخلي الذي اعتمدته المنظمة يكشف عن أهميتها وعن الشعور بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق مؤسسها في الأعداد السليم والصارم والسري لتفجير الثورة التحريرية، وذلك بإعداد النواة الأولى لجيش نظامي على مستوى عالي من الإعداد والتدريب[1] والانضباط النضالي.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك تكوين عسكري نظري وتطبيقي يرتكز على المحاور التالية:

1- تدريب المجندين على استعمال الأسلحة: "فك وتركيب وكيفية الاستعمال ومعلومات مختلفة في الميدان العسكري والنظري والتطبيقي"، وكانت عملية التدريب على هذه الأسلحة تتم في مناطق مختلفة خاصة داخل الغابات الكثيفة[2].

2- التدريب على مختلف المواقع من جبال وهضاب وسهول وصحاري، للتعود على طبيعة الأرض والقدرة على استغلال عامل المعرفة للطبيعة في العمليات العسكرية المنتظرة.

تُشير بعض المصادر بأنّ المنظمة استطاعت تكوين أكثر من ألفي (2000) مناضل قبل اكتشافها، يمتلكون تكويناً عسكريًا وعقائديًا، كان له الأثر الإيجابي على معنويات مناضلي الحركة[3].

وقد وصف ذلك المناضل "حسين آيت أحمد" في تقريره التقييمي للمنظمة في اجتماع زدين بالعبارات التالية: «... معنويات المناضلين مرتفعة وهم متحمسون

(1) فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 158.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 112.

(3) المرجع نفسه، ص 114.

وفخورين لانتمائهم إلى نخبة اختيرت بدقة، وهم يبذلون كل جهدهم لاستيعاب ما يلقنون برغبة نابعة من قلوبهم لأنهم اكتشفوا ميادين وآفاق جديدة...» [1].

انعقدت الندوة الوطنية الثانية أو ما يُعرف بـــ: "اجتماع زدين" بدعوة من قيادة حركة الانتصار لدعم المنظمة وهي عبارة عن اجتماع موسع لأعضاء اللجنة المركزية، بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية، خاصة فضيحة التزوير التي ارتكبتها الإدارة الاستعمارية لمنع مناضلي الحركات الجزائرية عمومًا ومناضلي حركة الانتصار بوجه خاص من الوصول إلى المجالس المنتخبة[2].

تم أثناء هذه الندوة إجراء تعديل على عضوية اللجنة المركزية، حيث أصبحت على النحو الآتي:

1- مصالي الحاج – رئيسًا-

2- حسين لحول – أمينًا عامًا-

3- سعيد عمراني – مكلف بالتنظيم السياسي –

4- حسين آيت أحمد – رئيسًا للمنظمة الخاصة خلفًا للمناضل محمد بلوزداد –

5- يسد علي عبد المجيد – مقتصدًا –

6- شرشالي محمد الحاج – مكلف بالدعاية والإعلام-

7- شوقي مصطفاوي – مكلف بالشؤون الخارجية –

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 41.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 117.

8- أحمد مزغنة ومحمد خيضر – مكلفان بالعلاقات مع السلطة الفرنسية وبالتكوين السياسي والثقافي[1].

لقد كانت المنظمة الخاصة في أمس الحاجة إلى إمكانيات مادية خاصة المال، لذا اضطرت إلى القيام بعدّة عمليات للحصول على المال الضروري لاستمرارها، ولشراء ما تحتاجه من سلاح الذي كان شغلها الشاغل، بعدما حصلت على دفعات من ليبيا قُدرت في مجموعها بـــ 300[2] قطعة سلاح.

وهكذا بدأت الحركة عملية التفكير العملي والجدّي في القيام بعدّة هجومات على بعض المراكز المالية الاستعمارية، وبعد دراسة دقيقة تم التّوصل إلى مخطط هجوم على البريد المركزي لوهران[3].

تمت العملية بواسطة مجموعة من المناضلين مُؤلفة من: سويداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب، محمد خيضر، عمر حداد[4]، محمد يوسفي... بإشراف كل من أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد.

وفي نهاية سنة 1949م عرفت المنظمة تغييرًا كبيرًا على مستوى قيادتها، حيث تم عزل "حسين آيت أحمد"[5] وتعيين "أحمد بن بلة" رئيسًا جديدًا لها، بعد ظهور ما يُسمى بالأزمة البربرية[6].

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 35.
(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص 49.
(3) مومن العمري، المرجع السابق، ص 120.
(4) محمد حربي، المرجع السابق، ص 59.
(5) مومن العمري، المرجع السابق، ص 120.
(6) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 39.

ورغم الهزات التي أصابت المنظمة الخاصة بداية لفقدان مؤسسها "محمد بلوزداد" مرورًا بعزل رئيسها الثاني "حسين آيت أحمد"[1]، إلاّ أنّها واصلت نشاطاتها، والتي تمثلت في كتابة البيانات ونشرها وتوزيع المنشورات السرية وتعليق الإعلانات والشعارات الجماهيرية.

بالإضافة إلى اقتحام البريد المركزي بوهران 6 أفريل 1949م، قامت المنظمة بعملية أخرى تعبر عن النشاط السري العسكري ضد النظام العسكري، وذلك في شهر أكتوبر 1949م، تمثلت في محاولة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه "مارسيل إدموند نايجلان"[2].

وكانت النتيجة النهائية لهذه العمليات هي اكتشاف المنظمة الخاصة، وشن حملة اعتقالات واسعة لمناضلي الحزب القياديين ابتداءً من ليلة 18-19 مارس ودامت الحملة ثلاثة أشهر إلى نهاية شهر ماي 1950م[3].

(1) المرجع نفسه، ص 40.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 324.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

المبحث الثالث: بروز الاتجاه الثوري وعلاقته بالحركة.

نمت فكرة الكفاح المسلح وترعرعت بين مناضلي الحركة وهي في ريعان شبابهم، حيث جرت في دمائهم وكبرت مع أحلامهم وآمالهم، وذلك مع آلامهم وجروحهم، ولم يكن هؤلاء الشبان يرون مخرجًا آخر غير العمل المسلح والكفاح الثوري والتضحية بالنفس والنفيس للحصول على الحرية.

وكانت شعارات الحركة ومبادئها ونداءاتها تزيد من حماس الشباب ومنها شعار: "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلاّ بالقوة"[1].

وقد كان لبروز الاتجاه الثوري الذي تجسد لنا في "المنظمة الخاصة" عدّة محطات، منها:

المحطة الأولى: أنّ هذه الفكرة المتمثلة في إنشاء تنظيم عسكري وسري لتفجير ثورة مسلحة ضد النظام الاستعماري بالجزائر تُؤكد أنّ مبدأ الاعتماد على العنف الثوري كان ضرورة مسلمة بها منذ نشأة النجم، وأنها لم تظهر صدفة إلى الوجود في نهاية الأربعينيات[2] كما يعتقد البعض، بل جاءت نتيجة مخاض نضالي طويل، حيث تعرض كثير من مناضلي حزب الشعب إلى أعمال القمع والاضطهاد من قِبل السلطات الاستعمارية بعد صدور قرار حلّه.

المحطة الثانية: نتيجة لتلك الأعمال القمعية لجأ هؤلاء المناضلون الشباب إلى تأسيس ما يُسمّى "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" وقد تشكلت سنة 1939م، من سبعة أعضاء وهم: عبد الرحمن ينس، رشيد عمارة، محمد طالب، عمر حمزة، أحمد فليتة، لخضر

(1) عامر رخيلة، 8 ماي 1945م، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 120.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 105، 106.

مقيدش في حزب الشعب، وقد كان لهذه اللجنة عدّة نشاطات أثناء الحرب العالمية الثانية، من بينها تحريض الجنود الجزائريين للتمرد على الجيش الاستعماري أثناء الحرب عن طريق منشورات سرية مثل نشرتي "العمل الجزائري"و"صوت الأحرار" وكذلك جمع السلاح وتخزينه خاصة عندما حل الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر سنة 1942م[1].

المحطة الثالثة: تأسيس "منظمة مدرسة الراشد" وذلك بعد اجتماع بعض مناضلي اللجنة السابقة الذكر وبعض إطاراتها ومنهم: سعيد عمراني ومحمد بلوزداد، ديدوش مراد، إسماعيل عبد الرحمن، طالب عبد الرحمن[2].

المحطة الرابعة: تمثلت في تأسيس ما عُرف باسم "منظمة لجنة شباب بلكور" وكان على رأسها المناضل "محمد بلوزداد"[3]، وقد قام أعضاء هذه المنظمة ومنهم: "مصطفى عبد الحميد علي بناني، مصطفى دحمون، أحمد حداد، عبد القادر بودة، يوسف حمود، عبد الرحمن حفيظ، محمد مهني، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف، طالب محمد"[4].

المحطة الخامسة: وتتمثل في ظهور ما يُسمى بالمجموعات التجريبية التي أطلق الحزب على أعضائها اسم "عشيرة الشباب" وذلك بعد مجازر 8 ماي 1945م؛ وكانت أوّل دعوة صريحة ومباشرة لإنشاء تنظيم عسكري كجناح للحركة أثناء ندوتها الوطنية الأولى في شهر ديسمبر سنة 1946م[5].

وفي المؤتمر الأوّل لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في فيفري 1947م تقرر تكوين "المنظمة الخاصة" كما سبق الإشارة إلى ذلك، بالرغم من معارضة

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 55.
(2) المرجع نفسه، ص 56.
(3) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 216.
(4) المصدر نفسه، ص 217.
(5) مومن العمري، المرجع السابق، ص 108.

"مصالي الحاج" للقيام بأي عمل عسكري في ذلك الوقت لأنّه كان يرى أنّ الوقت لم يحن بعد، لذلك فقد وافق أعضاء الحركة على تكوين هذه المنظمة السرية كجناح عسكري لها.

حسب شهادة "محمد بوضياف" الذي يُعتبر من الشخصيات الفاعلة في المنظمة السرية للحزب، فإنّ "حزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية"[1] أصبح يبحث عن التحالفات السياسية من أجل النجاح في الانتخابات بدلاً من الكفاح في سبيل تحرير البلاد، لهذا فإنّ إلقاء القبض على 363 من أعضاء المنظمة السرية للتخلص من الزعامة الفردية "لمصالي الحاج" الذي يؤكد فكرة المشاركة في الانتخابات والعمل بطريقة شرعية كبقية الأحزاب الجزائرية، كما أنّ "بوضياف" وبقية زملائه الذين يؤيدون العمل العسكري قد ركّزوا مجهوداتهم بعد سنة 1950م على حل الحزب قبل إحياء فكرة إعادة إنشاء المنظمة الخاصة، لأنّ قيادة الحزب في رأي "بوضياف" كانت تسعى للتخلص من اليساريين اللذين يُحبذون القيام بالعمل العسكري وتعتبرهم خطرًا على الحزب[2].

وباختصار فإنّ الاتجاه السياسي في بداية الخمسينيات بدأ يتجه إلى قيام جبهة مشتركة من جميع الأحزاب الجزائرية والدفاع عن الإصلاحات السياسية في الجزائر.

كان على قادة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية توضيح مواقفهم السياسية غداة الأحداث الدّامية التي عاشها القطاع القسنطيني للبيان الجزائري، فوقع ندوة عرفت بندوة الإطارات في ديسمبر 1946م، التي انعقدت ببوزريعة بالقرب من بيت "مصالي الحاج" زعيم حزب الشعب الجزائري العائد من منفاه آنذاك من "برازافيل".

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 320.

(2) المرجع نفسه، ص 324.

تُعتبر هذه الندوة تأسيسية للحركة إذْ حضرها معظم إطارات الحركة المعروفين، ويعتقد كثير من المؤرخين الدّارسين لهذه الفترة أنّ هذه الندوة شكّلت بداية الصراع والخلاف بشكل علني على الأقل داخل قيادة الحركة[1] ومناضليها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالثامن من ماي 1945م كما سبق وأشرنا يُعتبر بمثابة النقطة التي عملت على تغيير جذري في عقلية بعض إطارات الحركة الذين كانوا مهيئين نفسيًا لإعلان الثورة المسلحة[2].

وقد ترأس هذا الجناح المناضل "الأمين دباغين" و"حسين لحول" وخاصة وذلك بتأسيس جناح مسلح للحركة للإعداد للثورة، ورغم الاتفاق شبه الجماعي على هذا الطرح إلاّ أنّه تم تأجيل البث فيه لأنّ رئيس الحركة العائد من منفاه طرح فكرة جديدة على إطاراتها، تتمثل في ضرورة الدخول في معترك الحياة السياسية، العلنية بالمشاركة في الانتخابات التي تُنظمها الإدارة الاستعمارية، أثار ذلك ردود فعل عنيفة لدى بعض الإطارات خاصة المناضل "الأيمن دباغين" و"حسين لحول" لاسيما في تلك الظروف بالذات، وما عرفته الجزائر من مجازر واضطهاد وقمع مع نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

كما تم في هذه الندوة إعادة تشكيل اللجنة المركزية الجديدة التي ضمت في مكتبها السياسي: محمد خيضر، أحمد بودا، أحمد مزغنة، السعيد عمراني، محمد بلوزداد، حواس

(1) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 79.

(2) مومن العمري، المرجع السابق، ص 88.

(3) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 82.

بوقادوم، عبد الله فيلالي، شوقي مصطفاوي، محمد ممشاوي، محمد شرشالي، بالإضافة إلى مصالي انتخبه الأمين دباغين أميناً للحركة[1].

وإذا كانت ندوة الإطارات قد خرجت بقرار المشاركة في الانتخابات بالإجماع، فإنّ قرار إنشاء تنظيم شبه عسكري فد أُجل إلى وقت.

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 63.

الفصل الثاني

حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين التأزم السياسي والإخفاق العسكري (1946-1950م)

المبحث الأول: المؤتمر الأوّل للحركة 1947م وبداية التأزم السياسي.

المبحث الثاني: تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة.

المطلب الأول: مشكلة الأمين دباغين.

المطلب الثاني: الأزمة البربرية.

المطلب الثالث: اكتشاف المنظمة الخاصة.

المبحث الثالث: موقف الحركة من تداعيات الأزمة.

المطلب الأول: موقف قيادة الحركة من المنظمة الخاصة.

المطلب الثاني: موقف الحركة من مناضلي المنظمة الخاصة.

المبحث الأول: المؤتمر الأوّل للحركة 1947 وبداية التأزم السياسي:

بعد أنْ تمّ انعقاد الندوة الأولى للحركة كان لابدّ من عقد مؤتمر للحركة لمناقشة عدّة قضايا حاسمة وهامة مرتبطة بمستقبلها ونشاطها وتوجهها وهو ما تم بعد شهر.

فعقد الحزب مؤتمره بصورة سرية في منتصف شهر فيفري 1947م وخلال يومي 15 و16، وما ميزه أنّه عُقد في جوٍ مشحون بالشكوك والشعور بالخيبة واليأس، فكان المؤتمرون أغلبهم منهك القوى جراء سنوات السجن الطوال، وعدم الاستقرار والمطاردة المستمرة من طرف المستعمر ومن أحزاب المعارضة[1]، فكان المؤتمر انتقاليًا بين بوزريعة وبلكور، حيث جرت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل "مهدي عمران ببوزريعة"، أمّا أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل "سي مولود مليان" وذلك بحي "الحامة ببلكور"[2]، وكان ذلك لعدم توفر الأمن، ويُعتبر إجراء أمنيًا يستهدف الحفاظ على سرية المؤتمر وحماية الحركة ومناضليها من أجهزة الاستخبار.

وقد حضر "مصالي الحاج" شخصيا أشغال مؤتمر الذي عقدت جلستاه دون تحضير أو صياغة لجدول أعمال محدد.

صرح "مصالي الحاج" عن ظروف المؤتمر وملابساته قائلا: «بعد عشر سنوات من السجن والنفي، حضرته هذا المؤتمر الذي انعقد في جو من الحذر وتصفية الحسابات، لم تجر أي دراسة جدية لأي من المشاكل والأحداث السابقة وكان الأمر يتعلق بالأحرى

(1) مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 67.

(2) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 33.

بدسائس وصراعات أجنحة وسباق إلى السلطة»[1]. كانت هناك اضطرابات ومشاحنات بين الإدارة والشباب وحزب الشعب وحركة الانتصار، أربع طوائف تتآمر بعضها ضد البعض الآخر[2].

حضر هذا المؤتمر حوالي 55 مناضلا من شتى أنحاء الوطن يمثلون مختلف الفئات، أما عن اللجنة المركزية فقد حضر عدد من أعضائها وعلى رأسهم: "أحمد مصالي" وهم: "حسين لحول"، "محمد ممشاوي"، "موسى بولقروة"، "حاج محمد شرشالي"، "هاشمي حمود"، "بلقاسم راجف"، "عبد المالك تمام"، "محمد يزيد" و"محمد يوسفي" وفيه أثيرت نقطة مهمة حساسة للغاية تتعلق بقضية الكفاح المسلح وإنشاء تنظيم عسكري[3].

ويمكن أن نميز أربع قرارات رئيسية خرج بها المؤتمر وستكون لها انعكاسات هامة وخطيرة على مستوى الحركة تمثلت في:

1- الكفاح بجميع أشكاله، حيث تم التأكيد على مواصلة الحركة لأنشطتها القانونية والاشتراك في الانتخابات العامة والمحلية في الجزائر وفرنسا.

2- مشكلة الاتحاد وهي تعالج المسألة العويصة المتعلقة بتوحيد مختلف الحركات السياسية والدينية الجزائرية في جبهة متحدة.

3- تهيئة الجماهير العويصة ضد سياسة القوة والطغيان التي تمارسها فرنسا.

4- إنشاء حركة ثورية حقيقية لصالح الهيئة التأسيسية العليا الجزائرية[4].

وبعد مشاورات عديدة تم الاتفاق على:

(1) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 68.

(2) عبد الرحمان بن ابراهييم بن العقون، المصدر السابق، ص 16.

(3) مومن العمري، المرجع السابق، ص 90.

(4) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 80.

أ- إبقاء حزب الشعب (المنظمة الأم) يمارس نشاطه سريا و"أحمد بودا" مسؤولا.

ب- إنشاء حركة كغطاء سياسي علني شرعي.

ج- إنشاء التنظيم أو النواة شبه العسكرية (المنظمة الخاصة) والموافقة على السري مبدئيا وعين "محمد بلوزداد" مسؤولا عنه[1].

وأثناء أشغال المؤتمر عينت لجنة خماسية[2] كلفت بتعيين أعضاء اللجنة المركزية بطريقة سرية، وحسب بعض المصادر فإن المؤتمر عين "الأمين دباغين" أمينا عاما للحركة لكن "مصالي" لم يوافق على هذا التعيين بسبب خلافات حادة بين الرجلين حول عدة قضايا، من بينها إصرار "الأمين دباغين" على إنشاء جهاز لتفجير الثورة وقضية الاتحاد مع الأحزاب الأخرى[3].

إن مبدأ المشاركة في الانتخابات التي تديرها الإدارة الاستعمارية معناه القبول بسياسة الأمر الواقع ومعناه أيضا الموافقة على السياسة العامة الاستعمارية المطبقة في الجزائر، ولا يعقل أن مجموعة من المنتخبين يستطيعون تغيير السياسة الاستعمارية المبرمجة في الجزائر، حتى لو نجحوا في هذا الانتخابات[4].

وحيث اتضح مع مرور الوقت بأن الاستعمار لن يجدي معه نفعا الوسائل السلمية التي حاول "مصالي" التظاهر بها من خلال المشاركة في الانتخابات وهو الذي كان ينادي دائما أن السلاح هو اللغة الوحيدة لاسترجاع الحقوق وأن التساهل معناه الفشل.

---

(1) مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 70-71.

(2) شكلت اللجنة الخماسية من أحمد مصالي، أحمد بودا، حسين لحول، مسعود بوقادوم والمناضل الأمين دباغين (أنظر العمري مومن، المرجع السابق، ص91).

(3) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص 20.

(4) بنيامين سطورا، المرجع السابق، ص205.

لقد بدا واضحا من خلال قرارات الحركة أن "مصالي" وبعض مساعديه وأنصاره كان هدفهم الوحيد تمرير مشروعهم القاضي بالمشاركة في الانتخابات وهكذا اتضحت ملامح الانفراد والزعامة تتبلور تدريجيا في شخص "مصالي الحاج" الذي أعلنها صراحة بعد بدايات أزمة حركة الانتصار 1949[1].

من بين الأساليب التي يرتكز عليها العمل داخل الحركة نذكر:

- النضال السياسي بجميع أشكاله.

- تنظيم الجماهير.

- دعاية نشيطة تؤكد الحقوق المقدمة للأمة الجزائرية وتندد بشدة بجرائم السياسة الامبريالية ومؤيديها[2].

وما يمكن قوله بشأن قرارات المؤتمر الأول وهو أنها كانت حلا وسطا لمختلف الاتجاهات والتيارات داخل حركة الانتصار واستجابة إلى الرغبة كل الأطراف إلا أن ما يسجل على هذا المؤتمر أنه كان المحطة الفعلية التي بدأ منها الانقسام داخل الحركة فقد ظهر اتجاهين جد متناقضين:

أ- الاتجاه الأول: ويقوده "مصالي الحاج" واصطف خلفه مؤيدوا فكرة الانتخابات ومنهم: "سعيد عمراني"، "شوقي مصطفاي"، و"حاج شرشالي".

ب- الاتجاه الثاني: ويقوده "الأمين دباغين" الذي رفعه المؤتمر على مستوى "مصالي" تقريبا من حيث المسؤولية، واصطف خلفه الموالون للكفاح المسلح ومنهم: "أحمد بودا"، "مسعود بوقادوم".

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص92 .

(2) المرجع نفسه، ص 93.

إن هذا الاختلاف في الرأي رغم كونه يبدو بسيطا وموضوعيا ومقبولا في البداية لأن الاختلاف في الأفكار من طبيعة الأمور، إلا أنه سيتخذ شكلا أكثر خطورة في السنوات الموالية ويؤدي في النهاية على الانقسام النهائي[1].

وما يمكن قوله عن المؤتمر الأول للحركة أنه سجل محطة مهمة في مسيرة هذه الحركة، سواء على المستوى التنظيمي الداخلي، أو على مستوى القرارات التي صدرت منه، خاصة تلك المتعلقة بالقرار الخطير وهو إنشاء المنظمة الخاصة التي أوكلت لها مهمة الإعداد والتحضير للثورة المسلحة وأسندت قيادتها للمناضل "محمد بلوزداد"، ولقد أخضعت لقانون صارم في تسييرها، كما أنها كانت تحت رقابة الحركة.

بالإضافة إلى هذه النشاطات فقد ظلت الحركة حركة شعبية جماهيرية تتحدث باسم الشعب الجزائري وتستمد منه أساس وجودها ومصدر شرعيتها في أداء النضال والكفاح لتحقيق الحرية والاستقلال[2].

لقد حاولت الحركة التصدي بإمكاناتها المتواضعة لتلك الأعمال التعسفية المرتكبة في حق المناضلين واستعمل في ذلك كل الوسائل الممكنة ومنها:

* **الصحافة**: التي سخرتها لتبليغ رسالتها للعب الجزائري وإعلامه بكل ما يجري على الساحة الوطنية وحتى في الخارج من أحداث، وكشف الممارسات للإنسانية للسلطات الاستعمارية في القطر الجزائري[3].

فبالنسبة للصحافة التي ظهرت في عهد حركة الانتصار، فبعضها كان ينشر بطريقة سرية والبعض الآخر بطريقة علنية ومن الصحف السرية نذكر: صحيفة الأمة

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 91.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 92.

(3) مومن العمري، المرجع السابق، ص 94.

الجزائرية وصحيفة "صوت الأحرار"، أما الصحافة العلنية فهي صحيفة المغرب العربي، وصحيفة "المنار"، "الجزائر الحرة"، "صوت الشعب"...

وبعد تأزم الوضع داخل الحركة احتفظ المصاليون بصحيفة "الجزائر الحرة" كلسان ناطق باسمهم، بينما أسس المركزيون صحيفة: "الأمة الجزائرية"[1].

إن هذا النشاط الإعلامي الهائل يدل دلالة عميقة على النضال السياسي اليومي والمستمر في مواجهة السياسة الاستعمارية القمعية.

إن صحافة الحركة كانت صحافة وطنية حملت هموم المجتمع وواكبت مسيرته تحت ليل الاستعمار الطويل، وكانت لسانه الذي يعبر عن المآسي والآلام والآمال.

كما أن هذه الصحافة نصبت نفسها مدافعا ضد مختلف مظاهر التعسف التي يتعرض لها المواطن عموما والمناضلون خصوصا[2].

المبحث الثاني: تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة الوطنية:

لقد كانت حركة الانتصار حركة ثورية وطنية استقلالية منذ نشأتها، مما جعلها عرضة للضغط الاستعماري حتى وقوع الأزمة سنة 1953م، وكان هذا الضغط أحد الأسباب التي أدت إلى بروز بعض الهزات والأزمات داخل الحركة بطريقة غير مباشرة مع بداية اتجاه داخلها لم يكن مألوفا لدى مناضليها من قبل خاصة المتشددين.

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 90.

(2) المصدر نفسه، ص 91.

المطلب الأول: مشكلة الأمين دباغين (1947-1949م):

كان المناضل "الأمين دباغين"(1) من ألمع مناضلين الحركة وأكثرهم ثقافة ونشاطاً ووطنية ما أكدته جل المصادر التاريخية، ويشير إليه "حسين آيت أحمد" بقوله: «لقد كان الدكتور دباغين رجلا مثقفا جدّا ولم يكن رجل فكر فقط، بل كان رجل عمل كما كانت له قدرات فائقة في التحليل والمعرفة والحكمة».

ونظرا لقدرته الفائقة في العمل والنشاط النضالي وفكره الداعي إلى الكفاح المسلح احتل المناضل "دباغين" مكانة مرموقة بين قادة الحركة خاصة، ولدى مناضلين الحركة بصورة عامة، وهذا ما أهله ليكون أميناً عاما للحركة بعد انعقاد المؤتمر الأول في فيفري 1747، وهو المنصب الثاني بعد الرئيس مباشرة[2].

واذا كان الخلاف بين "دباغين" وبعض أعضاء قيادة الحركة وعلى رأسهم "مصالي الحاج" شخصيا يعود إلى ندوة الإطارات التي انعقدت في ديسمبر 1946م، بعد طرح قضية مشاركة الحركة في الانتخابات، فإن هذا الموقف سيتبلور أكثر وسيتطور ليصبح أكثر راديكالية وصلابة بعد المؤتمر الأول، أن تكون السياسة الجديدة التي حاول بعض أعضاء القيادة فرضها كمنهج عمل داخل الحركة سببا رئيسيا في المواجهة بين "دباغين" وبين هذه القيادة وعلى رأسها "مصالي الحاج"، إذ فضل "دباغين" الابتعاد بشكل غير

(1) محمد الأمين دباغين من المسؤولين الثوريين المثقفين اللذين لعبوا دورا هاما في تطوير النضال الوطني، ناضل في صفوف حزب الشعب ثم في صفوف حركة الانتصار حيث أصبح أمينها العام انسحب من الحركة بسبب الخلاف الذي نشب بينه وبين مصالي، وفي سنة 1949 انضم مبكرا إلى جبهة التحرير الوطني ومثلها في القاهرة (أنظر مومن العمري، المرجع السابق، ص 201).

(2) بوحوش عمار، المرجع السابق، ص 207.

رسمي عن الحركة وانقطع تمامًا عن حضور جلساتها الدورية والمشاركة في نشاطات القيادة[1].

كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية وكذلك تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي، على الرغم من هذا الابتعاد لم يتوقف "دباغين" عن توجيه تهمه للمسؤولين بإدارة الحركة لاسيما "مصالي الحاج"[2]، إذ اتهمه بالسكر.

وفي محاولة لإعادة الأمين "دباغين" إلى صفوف قيادة الحركة شكلت لجنة من أربعة أشخاص وهم: مصالي الحاج، محمد بلوزداد، بن يوسف بن خدة، واحمد بودا، لتوضيح قضيته وموقفه من الحركة لكنه رفض مقابلتهم ثم نمت محاولة أخرى من قبل بعض أعضاء القيادة حيث اتجهوا إلى بيته لكنه رفض أيضا أي اتفاق معهم[3].

وكانت آخر محطة التقى فيمها الأمين "دباغين" مع إدارة الحركة هي الزيارة التي قام بها "أحمد بودا" إليه، بلغه فيها أن الحركة ستعتبره متمردا أو عاصيا في حالة عدم توضيح موقفه، فأجابه الأمين "دباغين" بقوله: «إذن فالحرب بيننا»[4].

لقد كان سبب الخلاف جوهريا، شكل إحدى دعائم الحركة إذ أنه يتعلق ببرنامجها ومبادئها ومطالبها، وهو ما رآه الأمين "دباغين" انحرافا حقيقيا وخطيرا على منهجها، وكان التوجه الجديد للحركة إحدى بدايات هذا الخلاف، وهذا ما أشار إليه الكتاب بقوله: «لقد انخدع كثير من المناضلين الشباب في حزب العب الذين ناضلوا في السرية حتى سنة

(1) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 109.

(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 36.

(3) بن يمين سطورا، المصدر السابق، ص 199.

(4) مومن العمري، المرجع السابق، ص 202.

1946م بالسياسة البرلمانية الجديدة لحركة الانتصار والتخلي عن المبادئ والتنظيم، وانسحبوا لترك المجال لقادمين جد مرشحين متمكنين»[1].

لقد وجد الأمين "دباغين" نفسه معزولا بين اتجاهين في الحركة:

* **اتجاه وسط**: كان يمثله "مصالي الحاج"، "حسين لحول"، "أحمد مزغنة"، و"بن خدة بن يوسف".

* **اتجاه يميني**: يمثله "شوقي مصطفاوي"، "محمد الحاج شرشالي" و"عمراني".

لقد أحدث انسحاب الأمين "دباغين" هزة في صفوف المناضلين وخاصة الشباب الثوري الذي كان يرى فيه الأمل والريادة، في البحث عن مخرج لهم في تلك الأزمة[2] التي أبعدتهم عن جوهر الصراع مع السلطات الاستعمارية والاسراع بتفجير الثورة.

إذ ساد التذمر في أوساطهم معتبرين ذلك دليلا آخر على انحراف إدارة الحركة عن المنهج الثوري، الذي رسمته لنفسها منذ سنين عازمة على تحقيق المطامح الشعبية بقوة السلاح، وأكثر ما يمكن التنويه إليه في هذا السياق هو أن "الأمين دباغين" كان الدماغ المفكر للحزب ورجل حركة أحباب البيان والحرية 1944م، ورجل المؤتمر الأول للحزب كونه لا يميل إلى العمل الجماعي، وذلك لتفضيله التفكير والدراسة المتأنية البعيدة عن الضوضاء وتعارض الآراء[3].

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: الدكتور حذفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 22.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 52.

(3) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 38.

وبسبب كثرة الانتقادات ضده خاصة من المقربين الذين سبق الإشارة إليهم، ضف إلى عزله من الحزب خلال مؤتمر زَدِّين فكانت هنا صورة مؤثرة[1] عن الحالة التي كان عليها في تلك الفترة التي عبرت عن تحول خطير في توجهات الحركة. والتي ستكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبلها ومستقبل مناضليها.

وهكذا كانت القطيعة النهائية والتامة بين "الأمين دباغين" وإدارة الحركة، أما بخصوص طبيعة هذه النهاية فيرى البعض بأنه هو الذي بادر بتقديم استقالته من الحركة وانسحب إراديا نتيجة تلك الخلافات التي كانت بينه وبين الإدارة خاصة مع "مصالي الحاج".

ويرى البعض بأن اللجنة المركزية للحركة هي الذي أقالته بعد عرض التقرير عن وضعيته في ندوة زدِّين، حيث وجه له بعض خصومه من أعضاء قيادة الحركة عدة انتقادات حول مواقفه وعدم التزامه، وحسب المؤرخ "بنيامين سطورا" فإن "الأمين دباغين" تم عزله من الحركة يوم 2 ديسمبر 1949 للأسباب الآتية:

- تجميد نشاطه.
- القيام بالتشويش ورفضه استعمال حصانته كنائب لصالح الحركة[2].

ويمكن أن نحدد طبيعة عناصر الخلاف بين "الأمين دباغين" و"مصالي الحاج" في النقاط التالية:

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 222.

(2) بن يمين سطورا، المصدر السابق، ص 202.

* **لمين دباغين**: لقد حقق هذا المناضل الحيوي هدفه في تحسيس الجماهير بفكرة الجزائر المستقلة، معتقدا أنه قد آن الأوان للمرور إلى المرحلة الثانية دون تأجيل أو تأخير في العمل الثوري المباشر.

* **مصالي الحاج**: أما رئيس الحركة "مصالي الحاج" فقد كان يرى بأن وقت الثورة لم يحن بعد وأن تقرير ذلك يعود إليه فقط وليس لأحد آخر.

ويرى "بنيامين سطورا" أن "الأمين دباغين" الذي سيطر على قيادة حركة الانتصار في غياب "مصالي"، كان يفكر في تحضير عسكري لامتحان أي تفجير الثورة بينما كان "مصالي" يعتبر الدعوة إلى تفجير الثورة أسلوب دعائي[1].

المطلب الثاني: الأزمة البربرية:

كانت الأزمة البربرية إحدى الأزمات التي مهدت للأزمة الكبرى، والتي تركت آثار عميقة في الحركة، والتي كانت بوادرها الأولى تظهر في أوساط مناضلي حزب الشعب خلال عامي 1947-1948[2] وشكلت إحدى المنعطفات الحاسمة في مسيرتها خاصة وأنها تتعلق بقضية جد حساسة وهي قضية الجهوية، والهوية في حد ذاتها، وهو ما شكل خطرا ليس فقط على وحدة الحركة بل على أهدافها وبرنامجها ومستقبلها ومستقبل المشروع الوطني الثوري الاستقلالي.

ومن أبرز من تزعم الدعوة البربرية "علي عميش" و"آيت أحمد حسن" و هما تلميذان في ثانوية بن عكنون، و"عمار ولد حمودة" و"علي بناي"[3] هؤلاء انكبوا على البحث والتنقيب في التاريخ والماضي البربري معتمدين في معارضهم على المنظرين

(1) بن يمين سطورا، المصدر السابق، ص 202-203.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 62.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.

اللاتين، وقد توصلوا في اكتشافهم لهذا الماضي من حيث معاداة العرب، وهذا ما يؤكد أن هذه الأزمة هي من نتائج السياسة الفرنسية "فرق شد" وأن سكان القبائل من أصل أوروبي، وبالضبط من جنس روماني، وحاولوا الاستدلال على ذلك بصفات خلقية بيولوجية[1].

ومن أسباب ظهور هذه الأزمة انتخاب "رشيد علي يحي"[2] لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا أثناء مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر 1948م وذلك بدعم من "علي بناي" "وعمر ولد حمودة" حيث قام بتقديم دعوات وأطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية، كما وظف صحيفة "نجم شمال افريقيا" التي وضعها تحت إمرته لبث ونشر أفكاره علانية، والمطالبة بالمساواة بين اللغات والثقافات.

شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء "حركة شعبية للبربرية"[3] وأقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت، استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب، ورفض أية فكرة لإعتبار الجزائر عربية إسلامية، حيث صرح "رشيد علي يحي" منتقدا هذه الفكرة قائلا:«الجزائر ليست عربية ولكنها جزائرية، وإن كان من الضروري تشكيل اتحاد لجميع المسلمين دون تمييز للجنس العربي أو البربري نحن فوق المشكلة العرقية»[4].

ويرى البعض أن "رشيد علي يحي" عمل على التغرير ببعض مناضلي حركة الانتصار وناضل من أجل خلق حركة شعبية بربرية، وتطورت إلى أن بلغت من

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 111.

(2) رشيد علي يحي: واسمه الكامل محند سيد علي، المدعو رشد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية والذي عرف بمواقفه العدائية من العروبة "الجزائر ليست عربية" (أنظر محمد حربي، المصدر السابق، ص64.)

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 218.

(4) مومن العمري، المرجع السابق، ص 206.

الخطورة إلى درجة أدت إلى تأسيس منظمة داخل حركة الانتصار أواخر 1949م سميت بـــ:"حزب الشعب القبائلي"[1].

فلقد حضيت الحركة البربرية بالمساعدات، والدعم لدى الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي وخلاصة هذا الدعم كانت ما يسمى بنظرية البوتقة التي جاء بها رئيس الحزب موجودة في السابق وهي اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطين والأسبان والفرنسيين[2].

بدأت الحركة البربرية تأخذ منعرجا حاسما وخطيرا سواء في الجزائر أو في فرنسا، لاسيما أن فرنسا قد أنشأت قناة إذاعية باللهجة البربرية في هذه السنة بالذات 1948.

يعتبر أول من دق ناقوس الخطر حول هذه القضية هو المناضل "أحمد بودا" في ندوة زدين الذي واجه آنذاك معارضة شديدة من قبل "حسين آيت أحمد" و"عمر ولد حمودة"، و"علي بناي"[3].

أخذت قيادة حركة الانتصار القضية مأخذ الجد، حيث كلفت المناضل "حسين لحول" الذي كان آنذاك أمينا عاما لها بمهمة احتواء هذه الأزمة، والقضاء عليها قبل استفحالها واستحالة التحكم فيها، والذي قام بإرسال وفد كلهم يتكلمون القبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة: "راحي بلقاسم" و"سعيد صادق" و"شوقي مصطفاي" أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا، كما قام "كريم بلقاسم"[4] من جهته بالقضاء على

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 111.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 68.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص46.

(4) أجرون شارل روبير، المرجع السابق، ص 201.

مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم "رشيد يحيى" بالإضافة إلى "جريدة النجم الإفريقي" التي تم إيقافها والتي كانت تصدر باسم الاتحادية.

تسببت هذه الإجراءات في وقوع عدة صدامات ومواجهات بين أعضاء الوفد وبعض العناصر المتسببة في ظهور الأزمة البربرية، أصيب على اثرها عدة مناضلين بجروح من بينهم "محمد خيضر"[1].

كما أصدر الوفد منشورا ندد فيه بـــ"بربرية رشيد علي يحي" وقد ردت عليه بعض التنظيمات الطلابية القبائلية بتجميدها للمساهمات المالية وذلك تحت شعار "عاقبوا علي يحي دون مهاجمة البربر".

أما في الجزائر فقد قامت الحركة أيضا بتوجيه من الأمين العام "حسين لحول" بمعالجة القضية بحكمة وهدوء[2]، دون أن تصل إلى الهياكل الحركة وقواعدها، كما تم ابعاد المناضلين الذين ثبت أن لهم ضلع في القضية وهم: "علي بناي" و"عمار أوصديق" و"عمر ولد حمودة".

تم ذلك عندما اكتشفت رسالة موجهة من "عمار أوصديق" من السجن إلى صديقه "علي بنان" وبالتالي تم التعرف على محركي القضية ومفتعليها وثبت أيضا تورط الحزب الشيوعي الجزائري[3] وتواطئه مع هذه العناصر بالاتفاق والتنسيق مع مناضليه ومنهم "الصادق هجرس".

أما بالنسبة لـــ"حسين آيت أحمد" رئيس المنظمة الخاصة، فقد اهتم بهذه القضية وتم استدعاؤه حيث أجرى معه المناضلان "أحمد بودا" و"الحاج محمد شرشالي" تحقيقا أنكر فيه

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ج2، ص 160.

(2) أزراع محمد، المشكلة الأمازيغية صنيعة فرنسية، جريدة العرب، ع9498، 15 مارس 2014، ص 84.

(3) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 117.

التهمة واعتبرها مؤامرة من قيادة الحركة ضد مسؤولي منطقة القبائل[1]، فقررت الحركة عزله من رئاسة المنظمة وتكليف المناضل "أحمد بن بلة" برئاستها.

ومنهما قيل بشأن هذه القضية التي أثارت الكثير من المتاعب للمناضلين داخل الحركة وكادت أن تعصف بقواعدها وأجهزتها، باعتبارها قضية تشكك في الهوية والوطنية وتمس الأشخاص مباشرة في الحركة التي أصبح لها رصيدا وطنيا، وشعبيا كتيار ثوري استقلالي والمؤكد أن الإدارة الاستعمارية لها يد في ظهورها ومحاولة نشرها[2]، وذلك في إطار السياسة الاستعمارية العالمية " فرق تسد".

إن فئة من الشباب الجزائري تأثرت بالمدرسة الاستعمارية، وما بثته من سموم وأفكار معادية للوطنية الجزائرية في شخصيتها العربية الإسلامية، وما الطروحات التي عبر عنها "رشيد علي يحي"[3] إلا تفسيرا حقيقيا على مدى تشبع هؤلاء الشباب بالتفاهة الاستعمارية التي تبعدهم عن تصور مستقبلهم في إطار العالم العربي.

إن هذه الطروحات الخطيرة كادت أن تؤدي إلى خطر حقيقي ليس فقط على الحركة ومستقبلها، بل على مستقبل الوطن الذي يختلف تماما عما تحاول المدرسة الاستعمارية ومنظريها الترويج له.

المطلب الثالث: اكتشاف المنظمة الخاصة:

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة أزمة أخرى تضاف إلى أزمات حركة الانتصار خلال الأربعينيات من القرن العشرين وأزمة جديدة في الحركة شكلت هي الأخرى نقطة

(1) العربي زبيري، المرجع السابق، ص 104.

(2) سعيدوني نصر الدين، المسألة البربرية في الجزائر، مجلة عالم الفكر، العدد 32، أفريل 2004، ص 15.

(3) محمد شاوي، الحركة البربرية ومعركة الخروج من الغيتو القبائلي، مجلة الحياء، العدد 120، الجزائر، 1994، ص 45.

تحول في مسارها من جهة، والعلاقة بين المناضلين من جهة وإدارة الحركة من جهة أخرى.

لقد كان نشاط المنظمة متزايدًا حيث تجمع جل المصادر أن السبب في اكتشافها يعود لما أطلق عليه بحادثة تبسة وتتمثل مجريات هذه الحادثة في أنها عملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة والمتمثلة في الثلاثي "محمد بوضياف"، "محمد العربي بن مهيدي"، و"ديدوش مراد"[1]، وقد كانت نتيجة عمل تأديبي لأحد المناضلين ألا وهو: "عبد القادر خياري"، المشكوك في إفشائه لأسرار نشاطاته داخل المنظمة لذلك كلفت المنظمة السرية أربعة أشخاص هم: (بن عودة عمار، بن زعيم، عجامي إبراهيم وبكوش عبد القادر)[2]، حيث قاموا باختطافه، وبما أنه كان يعرف مصيره، تخبأ داخل السيارة حتى فقد السائق سيطرته فتحطمت بعد اصطدامها بالشجرة ونجح بذلك في الهروب. وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم، وعلى الرغم من اتفاق المؤرخين على أن السبب في اكتشاف المنظمة يعود إلى هذه الحادثة بحيثياتها، إلا أن "عبد السلام حباشي" وجه أصابع الاتهام إلى "بلحاج جيلالي" المدرب العسكري بالمنظمة الخاصة، «فبعدما جال كل الشرق الجزائري وترأس العشرات من اللقاءات في كل البلديات التي كان "بلوزداد" قد زارها من قبل، ليتم تجنيده من قبل العدو إلى درجة أنه أصبح المعارض اللدود لجبهة التحرير الوطني حد 1954م، إلا أنه ليس هو

(1) محمد حربي، المرجع السابق، ص 74.

(2) أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، كما رواها علي روبير ميول، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، لبنان، ص84.

الوحيد ولا الأول والأخير الذي يخون القضية الوطنية»[1]. وهذا ما يؤكده "محمد يوسفي" حيث يقول:«بأنه وبعد عملية الاعتقال فإن بلحاج لم يبدي أي مقاومة، حين أوقفه رجال شرطة الاستعلامات العامة بالعاصمة حيث أنه بادر من دون استنطاق إلى إماطة اللثام عن المخططات التي كانت تحاك ضد الكولون وفي سنة 1954م أصبح يمارس عمله بقسوة بالغة ضد اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأصبح يلقب بالرائد كوبوس مقاوم الثوريين في الناحية الواقعة بالولاية الرابعة»[2].

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة، قامت فرنسا باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة أسبوعين وعن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب (400) مناضل منهم عدد من المسؤولين المهمين الكبار في مجلس القيادة، "بن بلة"، و"رجيمي جيلالي"، و"ولد حمودة" و"بالحاج جيلالي" و"أحمد محساس" و"محمد يوسفي"، "أعراب محمد"، ولقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة، وهم: "بوضياف محمد"، "بن مهيدي"، "ديدوش مراد"، "مصطفى بن بولعيد"[3]، وقد تم إصدار 200 حكم، وصل إلى حد 10 سنوات سجنا والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية وغرامات بملايين الفرنكات[4].

(1) عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال، (مسار مناضل)، تر: عبد السلام غريزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2008، ص 113.

(2) محمد يوسفي، المرجع السابق، ص 120.

(3) أحمد محساس، المصدر السابق ص 393.

(4) محمد يوسفي، المرجع السابق، ص 121.

المبحث الثالث: موقف الحركة من تداعيات الأزمة:

المطلب الأول: موقف قيادة الحركة من المنظمة الخاصة:

كان موقف قيادة الحركة موقفا صريحا منذ البداية، في قضية اكتشاف المنظمة الخاصة، وهو الإنكار التام لها والتظاهر بجهلها، كما طلبت من عناصرها عدم الاعتراف بوجودها والبقاء في السجون وعدم الهروب منها، لأن أي اعتراف بهذه المنظمة معناه تدميرها والقضاء عليها نهائيا[1].

وإثر هذا الاجتماع "ببوزريعة" برئاسة "مصالي الحاج" وكان هناك موقفين:

- إما الاعتراف بها وتحمل المسؤولية.
- إما إنكارها والتبرئة منها.

بدأت المؤامرات تحاك ضد الحركة ومناضليها، الهدف منها تشويشها والحد من نشاطها الشرعي، وقد راجت فكرة المؤامرة التي وجدت فيها الحركة فرصة للتنصل والتهرب من تحمل مسؤولية تكوين المنظمة، حيث طلبت القيادة من جميع المعتقلين عدم الاعتراف بانتمائهم للمنظمة[2]، واعترافهم فقد بانتمائهم للحركة التي ستكلف محامين للدفاع عنهم، وتبرير اعترافاتهم السابقة أنها كانت نتيجة عمليات التعذيب التي مارستها ضدهم السلطات الاستعمارية، وفي نفس الوقت كان عليهم لزاما بالصمت وانتظار تعليمات قيادة الحركة.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 135.

(2) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 57.

المطلب الثاني: موقف الحركة من مناضلي المنظمة الخاصة

سعت قيادة الحركة إلى تسخير كل جهودها للدفاع عن المعتقلين لتبرير موقفها من المنظمة الخاصة، وذلك بتكليف مجموعة من المحامين المناضلين، كما دعمتهم بمحامين فرنسيين بالإضافة إلى تطوع عدد كبير من المحامين الفرنسيين والجزائريين للدفاع عن المعتقلين، هذا على الصعيد القانوني، أما على الصعيد الإعلامي فقد شنت صحافة الحركة حملة واسعة للتنديد بالهجومات الشرسة على الحركة ومناضليها، والتنديد بالقمع المسلط عليهما[1].

فكانت صحيفة "الجزائر الحرة" كعادتها السباقة إلى ذلك، حيث كتبت في عددها الصادر يوم 24 فيفري 1950 ما يلي: «لن نسمح لأحد أن يمس "خيضر"، المساس بـــ"خيضر" يراد به إصابة حركة الانتصار والشعب الجزائري، والدفاع عن "خيضر" واجب وطني يتطلب تعبئة كل الطاقات الوطنية...».

كما تلقت قيادة حركة الانتصار العديد من رسائل الاحتجاج والتضامن من الصحافيين[2] والنقابات المختلفة.

إن هذا الموقف المتعدد الأوجه الذي بنته قيادة الحركة للدفاع عن مناضليها لم يشفع لها عند عناصر المنظمة الذين اعتبروا موقفها الرسمي منها خيانيا والتخلي عن المبدأ المتفق عليه وهو الكفاح المسلح، فاتخذت القيادة قرارًا رسميا والمتمثل في حل المنظمة الخاصة، وذلك في اجتماع لجنتنا المركزية في فيفري 1951م[3]. وقد جرى أثناء هذا الاجتماع التأكيد على:

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 54.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 218.

(3) مومن العمري، المرجع السابق، ص 139.

- إلقاء مسؤولية كل ما وقع على قيادة الحركة، بتأسيسها لمنظمة ضخمة دون توفير شروط الأمن والوقاية.

- إلقاء المسؤولية أيضا على قيادة أركان المنظمة باتهامها بعدم اليقظة.

وخرج المجتمعون بعد ذلك بقرار حل المنظمة رسميا[1].

تعتبر بداية سنة 1950 بداية لما سمي بالمؤامرة أو قضية المنظمة الخاصة حيث أصبح بعض الأفراد لا يتقبلون بسهولة ما يصدر إليهم من الزعيم، وهذا ما أشار إليه النص الإعلان عن تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954م بقوله: «...نعم هناك خلاف بين رئيس الحركة مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية وليست أسباب هذا الخلاف حديثة بل أيضا نابعة من سياسة الحركة منذ أول مؤتمر عام 1947 وليس من المستبعد أيضا أن تكون اعتبارات شخصية»[2].

(1) محمد حربي، المصدر السابق، ص77.

(2) عمار هلال، أبحاث ودراسات، في تاريخ الجزائر المعاصرة، 1830-1862، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 372.

الفصل الثالث

التحولات الحاسمة في مسيرة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية

(1950-1954م)

المبحث الأول: نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة.

المبحث الثاني: المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953م.

المبحث الثالث: عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح.

المطلب الأول: ميلاد الجبهة وجيش التحرير الوطني.

المطلب الثاني: الإعلان عن تفجير الثورة.

المبحث الأول: نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة.

إثر عملية اكتشاف المنظمة السرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية، مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها، وأوصت بأنْ تعود إلى عملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية[1]، وكان لهذا الإجراء نتائج سلبية وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب "مصالي الحاج" وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين، وتلك الخطط التي تقرر بعثها في تحضيرها.

ويُعتبر ذلك سببًا في تأجيل معركة التحرير في تلك الفترة[2]، فسياسة الانتخابات كانت هي الأخرى إحدى محاور الخلاف بين قادة الحركة وقاعدتها، فقد دأب الحزب منذ تكوينه على المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية في حين كان يُواصل نشاطه الشرعي ويُطالب بالاستقلال ورأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أنّ اشتراك حزبهم في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ومضيعة للوقت[3].

في حين كان الكهول والمتقدمون في السن منهم يرون عكس ذلك، مادامت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى.

وفي عام 1952م نقلت الحكومة الفرنسية "مصالي الحاج" نهائيًا من الجزائر وحدّدت إقامته الجبرية في فرنسا، وتسببت في بُعده عن الجزائر في اتساع شقة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية[4].

والحقيقة أنّ الخلاف الذي ظهر بين مجموعة "مصالي الحاج" واللجنة المركزية كان خلاف بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه وإنْ تقاربت، "فمصالي الحاج" كان يعتقد ويرى نتيجة لتقدمه وأسبقيته في الحركة أنّ لا حق لأحد أنْ يُعارضه أو يشاركه في الرأي، ويريد أنْ يفرض سلطته الشخصية ويتصرف في مقرراته ما يشاء ويهوى، ويسيره وفق ما يراه مناسبًا.

---

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 128.

(2) فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 159.

(3) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 145.

(4) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 129.

أمّا اللجنة المركزية فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض الزعامة الجماعية، ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل إطارات الحزب، ضماناً لاتجاهه السليم وعدم انحرافه[1].

انتابت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة داخلية فهلل الاستعمار لها وعزّز وسائل المحافظة على الأمن، لأنّ المشكل الجزائري في نظر أهل الفكر الاستعماري، حيث أنّ العربي لا يحترم إلاّ القوة، فما على الاستعمار إلا اللجوء إليها، وكانت الجرائد الفرنسية ببعد نظرها وثاقب بصرها في طول أعمدتها وعرضها تقنع قرائها بضرورة ذلك، ومن بينهم: "ليكودالجي" و "لاديبش كوتيديان"، و"لاديبش دي قسنطينة"[2].

ظهرت بوادر هذه الأزمة سنة 1949م بعد استقالة نائبين من الحزب وهما المناضل "الأمين دباغين" و"جمال دردور"، وفي سنة 1951م، استقال بعض المناضلين حتى أصبحت الأزمة واقعًا ملموسًا في سنة 1953م.

المبحث الثاني: المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953م.

لقد وصل الحزب سنة 1953م إلى حدّ الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالت عليه سنة 1946م، مما جعل قواعد الحزب بكاملها تُطالب بضرورة عقد مؤتمر لحل كل المشاكل العالقة التي يتخبط فيها الحزب، الذي كان مستعدًا للانفجار في أي لحظة[3].

فلقد كانت اللجنة المركزية ترغب في عقد مؤتمر الحزب، إلاّ أنّ "مصالي الحاج" أجل في عدّة مرات التواريخ المُقترحة وأخيرًا جرى المؤتمر في أفريل 1953م، في جوٍ مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، وظهر ذلك واضحًا على وجوه المستمعين من خلال الخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة[4]، وموقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين "مصالي الحاج" من جهة وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى.

---

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 128.

(2) فرحات عاس، المصدر السابق، ص 160.

(3) إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، المصادر، ع2، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1420هـ/1999م)، ص 107.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 291.

*** انعكاساته وآثاره:**

قرأ تقرير رئيس الحزب من طرف مندوبية مولاي مرباح، وبالنسبة للمنظمة الخاصة وكما أكد ذلك المؤرخ "محمد تقية": «بأنّ المشرفين عن المؤتمر منعوا أعضاءها من حضور أشغاله وذلك تحت غطاء حجة الأمن[1]، ومن هؤلاء "محمد العربي بن مهيدي" الذي أجبر على إرسال "رمضان بن عبد المالك" مكانه الذي تحدث عن مصير المنظمة الخاصة ومستقبلها، أمّا بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنّه لم يستطع الإدلاء بأي شيء»، وخلال هذا المؤتمر انتخب "مصالي الحاج" بالإجماع رئيسًا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعضوًا في لجنة الخمسة المُكلفة بتعيين أعضاء اللجنة المركزية الجديدة، إلاّ أنّ الصعوبات برزت عندما وصل الأمر إلى تعيين أعضاء القيادة وتحديد صلاحيات رئيس الحزب.

وفي 4 و5 جويلية 1953م عيّن "بن خدة بن يوسف" أمينًا عامًا[2]، ورغم أنّ العلاقات بينه وبين رئيس الحركة ظاهريًا كانت عادية وذلك أثناء اللقائين اللذين تمَّا بين الرجلين في شهري جويلية وأوت 1953م، في منفاه بنيور والخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج وتنصيب المسؤولين رسميًا من قبل رئيس الحركة، إلاّ أنّ الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أنّ "مصالي الحاج" لم يكن موافقًا على تلك القرارات وأعلن عن رفضها جملة وتفصيلاً، وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمر سنة 1953م[3]، إذ كشف من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيقي من نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، وانتقد بشدة ما أسماه بـــ: "سياسة الإصلاح" التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب صراحة بتفويض كامل السلطات[4]. وكان موقف اللجنة المركزية مُعاكسًا تمامًا لرغبته إذ أعلنت رسميًا عن تنصيب "بن خدة"، وفي ظل هذا الخلاف قدّم هذا الأخير استقالته ولكن رفضته اللجنة المركزية، كما أعلنت عن رفضها المُطلق لمطلب "مصالي الحاج" المتمثل في منحه تفويض كاملاً للصلاحيات وما زاد الطين بلة هو إبعاد أهم مساعديه وأقرب مقربيه من

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 327.

(2) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 136.

(3) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 109.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 327.

عضوية المكتب السياسي هما: "أحمد مزغنة، مولاي مرباح"، واختيار كل من "حسين لحول" و"عبد الرحمن كيوان" كمساعدين للأمين العام[1].

وبعد المذكرة التي أرسلها رئيس الحزب في سبتمبر 1953م، أرسلت اللجنة المركزية في أكتوبر من نفس السنة، وفدًا يتكون من أربعة أعضاء إلى نيور بُغية شرح أسباب رفض الطلب الذي قدم لها، إلاّ أنّ الوفد لم يتوصل إلى أي نتيجة، حيث أرسل "مصالي" مجددًا وفي الفاتح من جانفي عام 1954م[2] رسالة جديدة مُعلنًا فيها بأنّه يسحب ثقته من كافة أعضاء القيادة ومجددًا طلبه في التفويض المطلق ومهددًا اللجنة المركزية يوم 1 إلى 4 جانفي 1954م لدراسة ما جاء فيها ثم خرجت بوثيقة تضمنت النقاط التالية:

1- التّمسك بموقفها الرّافض لطلب "مصالي الحاج" بمنحه سلطات مطلقة.

2- رفضها لقراره القاضي بسحب الثقة من الأمين العام الجديد للحركة[3].

3- دعوة "مصالي الحاج" إلى عقد مؤتمر استثنائي لطرح الخلاف والفصل فيه.

وقد كلّف "حسين لحول" بنقل هذه القرارات إلى رئيس الحزب لكن هذا الأخير رفض استقباله[4]، وكانت تلك هي القطيعة، أمّا الجناح العسكري للحزب الذي لم يكن له إلاّ تمثيل جزئي في اللجنة المركزية ولا تمثيل حقيقي في قيادة الحزب، قد بدأ أعضاؤه في أفريل 1953م ينفصلون عن اللجنة المركزية ويعملون من أجل تشكيل اللجنة الخاصة بعزيمة وقوة.

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 228.

(2) محمد حربي، المرجع السابق، ص 85.

(3) إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 107.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 329.

المبحث الثالث: عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح.

المطلب الأول: ميلاد الجبهة وجيش التحرير الوطني.

من الأسباب التي عجّلت بتنفيذ فكرة الكفاح المسلح ودفعت المناضلين إلى تحمل عبئها، ما يلي:

أولاً: انقسام حزب حركة الانتصار على نفسه، ودخول المناضلين في صراع وتطاحن حادين تاركين آمال الشعب تتحطم وتضيع.

ثانيًا: ظهور اللجنة للوحدة والعمل وتحملها لعبء الكفاح المسلح الذي وضع حدًا لتلك الخلافات والخصومات الحزبية العقيمة بصفة حاسمة، حيث دخلت فورًا في معركة التحرير المسلحة[1].

فعندما حدث النزاع الداخلي داخل حزب حركة الانتصار في أوائل 1954م، حاول الشباب الثوري أن يوقفوا بين وجهة نظر الطرفين المتناحرين: اللجنة المركزية من جهة و"مصالي" وجماعته من جهة أخرى[2]، ولكنهم فشلوا في ذلك وشعروا في الحين أنّ جهودهم التي كانوا يبذلونها منذ عام 1947م سوف تضيع سدى ما لم يفعلوا شيئًا، وأنّ أماني الشعب وآماله ستتحطم وتضيع، وهي أغلى رصيد شعبي لمناضلي الحزب والمكافحين في سبيل القضية الوطنية، ومن أجل ذلك قرروا الانفصال التّام عن الطرفين المتنازعين على حساب سمعة الحزب وآمال الشعب، والبحث عن حل آخر ناجع يقضي على تلك الخلافات والخصومات ويُحدد بوضوح طريق الهدف الوطني والوسيلة الناجحة للوصول إليه مهما تكن صعبة وجسيمة، وبعد دراسة عميقة للوضع اهتدوا إلى تشكيل هيئة أخرى جديدة مستقلة أطلقوا عليها اسم "اللجنة الثورة للوحدة والعمل" خلفًا للمنظمة الخاصة[3]، على أنْ تُباشر العمل في أقرب فرصة وتدعو كافة المناضلين إلى الانضمام إليها بصفة شخصية ليشاركوا في العمل الثوري المنتظر، وفي شهر أفريل 1954م، عقد أعضاء هذه اللجنة الثورية أول اجتماع لهم بمدينة الجزائر واتفقوا على أنْ يوجهوا منظمتهم الجديدة اتجاهًا ثوريًا ويعدوها لعمل كبير وحاسم وعاجل[4].

---

(1) يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1980م، ص294.

(2) مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج "الجزائر-القاهرة" 1954-1956م، مؤتمر الصومام، في مسار الثورة التحريرية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 32.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 294.

(4) المرجع نفسه، ص 294.

وقد قام أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بإجراء اتصالات مع المصاليين والمركزيين لعقد المؤتمر الوطني وإنهاء الخلافات القائمة بينهم، وأمام فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مهمتها الأولى وهي توحيد صفوف الحزب من جديد، قرر حل اللجنة والدعوة إلى اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح قصد دراسة الوضعية التي آلت إليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتقرير ما ينبغي عمله.

وفي يوم 5 جوان 1954م اجتمع أعضاء الـــ 22 من الثوريين، أغلبهم من قدماء المنظمة الخاصة[1]، الذين قرروا الانتقال إلى العمل المسلح بعد أنْ عجزت قيادة حزبهم عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى العمل العسكري لاسترجاع السيادة الجزائرية بقوة السلاح، وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد بمنزل "إلياس دريش" في "كلوسالومبي" بالجزائر العاصمة المناضل "مصطفى بن بولعيد"، بينما قام "محمد بوضياف" و"العربي بن مهيدي" و"ديدوش مراد" بتقديم تقارير عمّا يجري على الساحة السياسية آنذاك[2].

وانتهى الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية:

- إدانة انقسام الحزب والمنتسبين فيه.

- الإعلان عن عزم مجموعة من الإطارات على محو الآثار وانعقاد الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار.

- ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر، وتجاوز الخلافات الدّاخلية[3].

تتكون لجنة الـــ 22 من المناضلين الآتية: مراد ديدوش، باجي مختار، مصطفة بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، يوسف زيروت عثمان، بلوزداد، بوجمعة سويداني...

وعندما أجمع المناضلون على فكرة الكفاح المسلح واتخذوا قرارًا بذلك في جميع الجهات اختاروا لجنة من ستة أعضاء[4].

---

(1) عبد الرحمان رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 1984م، ص36.

(2) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 32.

(3) عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 37، 38.

(4) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 296.

وفي 26 جوان 1954م قام "محمد بوضياف" بتشكيل الأمانة التنفيذية من نفس المسؤولين الذين يرجع إليهم الفضل في تنظيم الاجتماع وهم: بوضياف رئيسًا، والأعضاء الخمسة: العربي بن مهيدي، مصطفة بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط، كريم بلقاسم.

عقدت الأمانة التنفيذية أوّل اجتماع لها في حي القصبة بالجزائر العاصمة، في منزل "عيسى كشيدة"، ودرست اللائحة المصادق عليها في اجتماع 25 جوان 1954م، ووضعوا قانونًا داخليًا للجنة وقرروا ما يلي:

- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادًا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أُعيد طبعها.
- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح[1].

تم خلال هذا الاجتماع توزيع مهام بين أعضاء اللجنة والتعهد بمواصلة العمل وتسييره كقيادة جماعية.

وابتداءًا من شهر سبتمبر 1954م عقد القادة الست سلسلة من الاجتماعات السرية لمناقشة ووضع الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة[2] واتفقوا في النهاية على:

- تسمية المنظمة السياسية بـــ "جبهة التحرير الوطني".
- تسمية المنظمة العسكرية بـــ: "جيش التحرير الوطني".
- اللامركزية في العمل نظرًا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي لتسيير الثورة تسييرًا فعالاً، نتيجة صعوبة الاتصالات.
- ترك حرية العمل في البداية لكلّ منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.
- خلق جبهة جديدة ينضم إليها الأشخاص بصفة فردية.
- اعتبار يوم 15 أكتوبر هو يوم انطلاق عملية تحرير الجزائر، إلاّ أنّ هذا اليوم تغير إلى أوّل نوفمبر 1954م.

(1) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 35.

(2) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 296.

تقرر في اجتماع 24 أكتوبر 1954م:

- تسمية المنظمة الثورية الجديدة: "جبهة التحرير الوطني"[1].

- فتح باب العضوية لكل من يرغب في المشاهمة في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي.

- الانضمام يكون فرديًا وليس حزبيًا بغض النظر عن الاتجاه والانتماء الحزبي وذلك بالارتكاز على المبادئ التالية:

1- أنّ جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يُكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة[2].

2- إنّ هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية.

3- لتحقيق استقلال الوطن فإنّ جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل خاصة الكفاح المسلح، لأنّ جيش التحرير الوطني يعدُّ جزءًا لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني.

لقد قررت اللجنة التنفيذية لجنة السنة (6) الشروع في العمل الثوري المسلح يوم أول نوفمبر 1954م، ثم بعد ذلك يتم تنظيم الثورة وهياكلها وتكييف مؤسساتها لأنّ انتهاء الحرب في الهند الصينية من جهة، وتفاوض فرنسا مع تونس والمغرب من جهة أخرى قد ينتج عنهما تمركزًا القوات الفرنسية في الجزائر.

فيُعد تحديد تاريخ إشعال فتيل الثورة قرر قادة اللجنة الستة أنْ يلتقي الجميع في شهر جانفي 1955م في القاهرة لمراجعة إستراتيجية العمل الثوري[3].

(1) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 35.

(2) عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954-1962م)، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر، ص 56.

(3) عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 38.

المطلب الثاني: الإعلان عن تفجير الثورة.

*** اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م:**

في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954م، الموافق لـــ 6 ربيع الأول 1374هـــ حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاستقلال وتلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة عُرف بـــ "بيان أول نوفمبر"، الذي أُذيع عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة[1]، التي لعبت دور المؤثر الفعال في رفع معنويات المكافحين من أبناء الشعب الجزائري، وبذلك أُعطيت الإشارة لانطلاق أولى العمليات العسكرية.

*** المنطقة الأولى (الأوراس)**: شملت عمليتها اكتساح ثكنتين بمدينة باتنة، قتل قائد الموقع العسكري الفرنسي بخنشلة وعزل مدينة آريس عن بقية الوطن بعد محاصرتها من طرف المجاهدين من جميع الجهات، وكذلك بالنسبة لقرية تكوت القريبة منها، كما حوصرت قوة الدرك الفرنسية بها، بالإضافة إلى القيام بـــ 6 عمليات في بسكرة[2].

*** المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)**: تمت مهاجمة الثكنات ومراكز العدو ف كل من سمندو والخروب.

*** المنطقة الثالثة (القبائل)**: تركزت العمليات بصفة خاصة في مدينتي الغرافة وذراع الميزان، ففي مدينة الغرافة هاجم الثوار مقر الدرك وأحرقوا مخزنًا لجمع الفلين، وبتقزيرت تمت مداهمة مقر الدرك أيضًا، أمّا في بخلية وبرج منايل وتادميت وتيزي غنيف فقد هاجم الثوار عدّة مراكز للفرنسيين واقتلعوا عدة أعمدة كهربائية، وهاتفية مما أدى إلى انقطاع الاتصالات الهاتفية بين عدة مراكز كالعاصمة وتيزي وزو[3].

(1) فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990م، ص 39.

(2) زغيدي محمد لحسن، بومال لحسن، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954م، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 305.

(3) زغيدي محمد لحسن، معراج أجديدي، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 84.

* **المنطقة الرابعة (الجزائر)**: استهدفت العمليات النقاط الآتية: مصنع الغاز، ودار الإذاعة وخزانات الوقود بالميناء، والمركز الهاتفي ساحة أول ماي، ومواقع اقتصادية في كل من البليدة وبوفاريك[1]، والعديد من الثكنات العسكرية بهما.

* **المنطقة الخامسة (وهران)**: وقد استهدفت ثكنة ستة وستين بحي الكمين بوهران للاستيلاء على الأسلحة الموجودة بها.

وبهذا تكون هذه الهجمات التي قام بها المناضلون الجزائريين قد شملت معظم أنحاء البلاد، حيث وجهت ضرباتها إلى مراكز العدو التي تم الاستيلاء على كل ما بها من أسلحة وذخائر، وتم تدمير الكثير من وسائل المواصلات كالسكك الحديدية ومحطات توليد الكهرباء[2].

(1) زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 85.

(2) فتحي الذيب، المرجع السابق، ص 47.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه والفصل فيه من خلال هذه الدّراسة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الآتية:

* إنّ الاتجاه الاستقلالي منذ ظهوره سنة 1926م طليعة الأحزاب السياسية في الجزائر، وقد شكل العمود الأساسي للحركة الوطنية الجزائرية لتميّزه بمطالبه المتنوعة التي جمعت بين مختلف المجالات، زيادة إلى ذلك التفاف المناضلين حوله.

* إنّ مجازر 8 ماي 1945م شكّلت منعرجًا حاسمًا وخطيرًا في تاريخ حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكوّنت الأرضية التي انطلقت منها بعض إطاراتها إلى ضرورة تشكيل جناح مسلح للحركة يُكلف بالإعداد المادي والبشري للثورة المسلحة.

* إنّ حركة الانتصار كانت لها طبيعة متميزة عن بقية الأحزاب الأخرى من حيث المبادئ والبرنامج والأهداف والمطالب باعتبارها لب الحركة الوطنية الجزائرية وعمودها الفقري من خلال مطلبها الأساسي والمتمثل في الاستقلال الوطني الذي لم يتغير منذ نشأتها حتى قيام ثورة التحرير.

* لقد شكّلت المنظمة الخاصة التي أنشأتها حركة الانتصار النواة الأولى لجيش التحرير الوطني من حيث الإعداد والتأطير والتدريب العسكري والتعود على الانضباط والالتزام النضالي الجاد، وهي عوامل أساسية في إعلان الثورة التحريرية المسلحة، وقد استطاعت هذه المنظمة في غضون فترة قصيرة أنْ تُكوِّن مئات المناضلين وإعدادهم عسكريًا وتدريبهم، بالإضافة إلى تكوينهم سياسيًا وعقائديًا.

* إنّ الأزمة التي عصفت بالحركة كانت أزمة ذات أطراف وأبعاد متعددة بدأت مع نشأة الحركة وتطورت مع تطورها، ومنها الخلاف حول قضية المشاركة في الانتخابات، ثم الصراع بين المناضل "الأمين دباغين" و"مصالي الحاج" حول التوجهات الجديدة للحركة، التي أنجرت عن أهم مبدأ لها وهو اعتماد الكفاح المسلح كأسلوب للتحرر والاستقلال، ثم ظهور الأزمة البربرية التي عبّرت عن وجود أزمة ثقافية وفكرية حادة داخل الحركة، كما كان لاكتشاف المنظمة الخاصة انعكاسًا سلبيًا وخطيرًا على تماسك الحركة.

* إنّ مسؤولية تلك الأزمة الحادة التي عصفت بالحركة بانقسام أعضائها إلى مركزيين ومصاليين وتمسك كل فريق بأفكاره والتخلي عن مستقبل الحركة.

* تشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعلم في مارس 1954م من طرف قدماء مناضلي المنظمة الخاصة لإخراج حركة الانتصار من المأزق الذي آلت إليه، حيث بذلت مجهودات جبّارة وشاقة وتوجت بميلاد جبهة التحرير الوطني واندلاع ثورة نوفمبر 1954م.

* إنّ ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني واندلاع الثورة التحريرية كان نتيجة مخاض عسير ونضال شاق وطويل مس مناضلي حركة الانتصار ومناضلي المنظمة الخاصة واللجنة الثورية على وجه الخصوص، مُضحين بالنفس والنفيس من أجل تحرير البلاد كهدف وحيد خدمة للوطن والشعب.

الملاحق

EL-OUMA

ORGANE NATIONAL DE DEFENSE DES INTÉRÊTS DES MUSULMANS ALGERIENS, TUNISIENS ET MAROCAINS

جريدة وطنية سياسية للدفاع عن حقوق مسلمي افريقيا الشمالية

- Quel peut être l'idéal d'un homme qui s'est moralement séparé de son peuple ?
- Ainsi la branche flétrie lorsqu'elle s'est détachée du tronc nourricier !

Nous prions nos abonnés, qui ne reçoivent pas régulièrement leur journal, de rappeler leurs adresses et leurs dates d'abonnement à la Rédaction

Un Congrès Eucharistique va se tenir dans Alger, ville de l'Islam, pendant que le décret du 8 mars baillonne la langue arabe

N'est-ce pas là une provocation ?

Le P.P.A. en deuil

Au Peuple Musulman d'Algérie !

Kehal Azezki est mort au champ d'honneur pour l'Algérie

La radio-diffusion et les rivalités impérialistes franco-italiennes

الملحق رقم (01): جريدة الأمة[1]

(1) عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 107.

برنامج حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

أولا: المبادئ الأساسية:

1. الجزائر أمة.
2. تطبيق مبدأ حق لشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر، ذلك المبدأ الذي يعترف به الدستور الفرنسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي وقعت عليه فرنسا.
3. انتخاب مجلس وطني ذي سيادة من قبل جميع الجزائريين بالإقتراع العام المباشر.
4. تأسيس دولة جماهيرية ديموقراطية اجتماعية.

ثانيا: برنامج العمل العاجل:

1) <u>البرنامج السياسي:</u>

أ. **في الميدان الداخلي:**

1. التطبيق الفعلي للحريات الديموقراطية المعترف بها والمكفولة بنصوص الدستور الفرنسي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. العفو العام والإفراج عن ضحايا القمع الاستعماري والتعويض لهم.
3. استقلال الدين الإسلامي.
4. الإلغاء الفعلي للأحواز ومناطق الجنوب واستبدالها بالأحواز التامة.

ب. **في الميدان الفرنسي:**

1. إطلاع الرأي العام الفرنسي على الكفاح الوطني الذي يقوم به الشعب الجزائري.
2. البحث عن قوى مساعدة في الأوساط الديموقراطية الفرنسية المنتسبة لكافة الطبقات الإجتماعية.

ج. **في الميدان الدولي:**

1. إعلان الحياد السياسي للشعب الجزائري إزاء الكتلتين السوفياتية والغربية.
2. السعي لدى الدول العربية والآسيوية وجميع الأمم المناهضة للاستعمار لتأييد القضية الوطنية الجزائرية.

2) <u>البرنامج الاجتماعي والثقافي:</u>

أ. نشر الثقافة الوطنية الجزائرية.

ب. الترسيم الفعلي للغة العربية وجعل تعليمها إجباريا.

ج. إيجاد مدارس لتعليم كافة الأطفال الجزائريين

د. مقاومة الأمية بتطبيق الأساليب الحديثة للتعليم الأساسي في كامل أنحاء القطر.

هـ. توسيع مدى التكوين المهني والفني.

و. رفع المستوى العام للمرأة الجزائرية لاشتراكها في الكفاح الوطني .

ز. تشجيع الجهود الخاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي (جمعيات الشباب والنساء والجمعيات الرياضية والتمثيلية والمدارس الحرة وغيرها).

ح. الكفاح ضد البطالة.

ط. تأييد مطالب العمل الجزائريين.

ي. تطبيق الوسائل الناجعة لإيجاد حل عادل لمشاكل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

ك. الكفاح ضد المساكن القذرة والأمراض بإلغاء مساكن القصدير وإيجاد السكن والمحافظة على الصحة.

2. <u>البرنامج الاقتصادي:</u>

أ. الدفاع عن الفلاحين:

- بانتهاج سياسة إعادة التشجير .
- بالمحافظة على المواشي ونشر تربيتها.
- توزيع الأراضي التابعة للدولة والبلديات.

ثالثا: وسائل العمل:

أ. إن الكفاح الوطني يجب أن يقوم به جميع الجزائريين وفي الجزائر بصفة أساسية

ب. إستعمال جميع الوسائل السياسية.

العمل في نطاق الحريات الديموقراطية وفي دائرة القوانين الجاري بها العمل والمواثيق الدولية.[1]

الملحق رقم (02): برنامج حركة انتصار الحريات الديمقراطية[1].

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 368، 369.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1939)، ج2، ط3، الشرطة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م.

2- أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، كما رواها علي روبير ميرل، تر: اللفيف، الأخضر بنان، منشورات دار الأدب، (دت).

3- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

4- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال (مذكرات مكافح 1942-1952م)، تر: سعيد دعفر، (دب ن)، منشورات البرزخ، طبع بمطبعة الضائعي، 2002ن.

5- بن العقون إبراهيم عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة (الأولى، الانية، الثالثة من 1920-1954م)، الجزائر، منشورات السائحي، ط3، 2010م.

6- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود دحاج مسعود، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.

7- بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

8- حربي محمد، الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية المطبعية، الجزائر، 1994م.

9- سطورا بن يامين، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية (1898-1974م)، تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، منشورات الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002م.

10- فرحات عباس، حخرب الجزائر وثورتها لبل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2009م.

11- محساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر 1916-1954م، دار المعرفة للطبع والنشر، الجزائر، 2007م.

12- مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938م، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007م.

ثانيًا: المراجع.

13- إبراهيم لونيسي، أزمة حزب الشعب الجزائري، المصادر، ع3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1420هـ/1999م.

14- أجرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954م.

15- أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

16- أمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

17- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

18- بلوفة جيلالي عبد القادر، حركة انتصار الحريات الديمقراطية (1939-1954م)، في عمالة وهران.

19- بوعزيز يحيى، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962م.

- ثورات الجزائر في القرن 19 و20، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية، 1954-1962م.

20- زغيدي محمد لحسن، بومال لحسن، التحضيرات العملية للثورة التحريرية الجزائرية 1954م، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

21- زغيدي محمد لحسن، معراج أجيديدي، نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

- سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م.

22- صالح بن الحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910-1939م، قسنطينة، الجزائر، 2015م.

23- عامر رخيلة، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان النطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.

24- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين 1914-1939م، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

25- عبد السلام حباشي، من الحركة الوطنية إلى الاستقلال (مسار مناضل)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2008م.

26- عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962م، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (دت).

27- عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

28- عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995م.

29- فتحي الذيب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، مصر، 1990م.

30- مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر-القاهرة) (1954-1956م)، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر: الصداق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

31- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939م، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2001م.

32- محمد البشير الإبراهيمي، أثر البشير الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

33- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1944م.

34- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات الاتحاد الكتاب العربب، دمشق، 1999م.

35- محمد قنانش، آفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945م، منشورات دحلب، الجزائر، 1945م.

36- محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تر: محمد الشريف بن دالي الحسين، منشورات ذكرى 40 للاستقلال، الجزائر، 2002م.

37- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.

38- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، (دت).

39- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م.

ثالثًا: المذكرات الجامعية.

40- شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، مذكرة دكتوراه، إشراف: بلقاسمي بوعلام، جامعة أحمد بن بلة، وهران، السنة الجامعية 2014-2015م.

41- قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد، حزب الشعب الجزائري 1934-1954م، دراسة مقارنة، مذكرة دكتوراه، إشراف: عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2006-2007م.

42- قدوري روميسة، الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج أنموذجًا 1898-1974م، مذكرة ماستر، إشراف: بوغديري كمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015م.

رابعًا: المجلات والدوريات.

43- إزراع محمد، المشكلة الأمازيغية صنيعة فرنسية، جريدة العرب، العدد 9498، 15 مارس 2014م.

44- سعيدوني نصر الدين، المسألة البربرية في الجزائر، مجلة عالم الفكر، العدد 32، أفريل 2004م.

45- عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 1984م.

46- محمد الشناوي، الحركة البربرية ومعرفة الخروج من الغيتو القبائلي، مجلة الحياة، العدد 120، الجزائر 1994م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل التمهيدي: جذور تاريخية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1926-1945م	
المبحث الأول: نجم شمال إفريقيا (1926-1937)	8
المطلب الأول: بوادر ظهور نجم شمال إفريقيا	8
المطلب الثاني: تأسيس نجم شمال إفريقيا (1924-1929)	10
المطلب الثالث: مؤتمر بروكسل 15/10 فيفري المنعطف الحاسم.	12
المطلب الرابع: من نجم شمال إفريقيا إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا	14
المبحث الثاني: حزب الشعب الجزائري (P.P.A)	16
المطلب الأول: ظروف تأسيس الحزب	16
المطلب الثاني: تأسيس الحزب الشعب الجزائري 1937/03/11م	17
المطلب الثالث: تنظيمات الحزب وبرامجه	19
المبحث الثالث: المسار النضالي لحزب الشعب خلال مرحلة العمل السري	24
المطلب الأول: نشاط الحزب أثناء الحرب العالمية الثانية	24
المطلب الثاني: موقفه من مجازر 8 ماي 1945م	27
الفصل الأول: الأهداف المحلية والغايات البعيدة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية	
المبحث الأول: ميلاد الحركة، ظروف والمستجدات	31
المبحث الثاني: إستراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية	34
المطلب الأول: في الميدان السياسي	34
المطلب الثاني: في الميدان العسكري	37
المبحث الثالث: بروز الاتجاه الثوري وعلاقته بالحركة	43
الفصل الثاني: حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين التأزم السياسي والإخفاق العسكري 1946-1950م	
المبحث الأول: المؤتمر الأول للحركة 1947م وبداية التأزم السياسي	49
المبحث الثاني: تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة	54
المطلب الأول: مشكلة دباغين	55

المطلب الثاني: الأزمة البربرية	59
المطلب الثالث: اكتشاف المنظمة السرية الخاصة 1950م	63
المبحث الثالث: موقف الحركة من تداعيات الأزمة	66
المطلب الأول: موقف قيادة الحركة من المنظمة الخاصة	66
المطلب الثاني: موقف الحركة من مناضلي المنظمة الخاصة	67
الفصل الثالث: التحولات الحاسمة في مسيرة انتصار الحريات الديمقراطية 1950-1954م	
المبحث الأول: نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة	70
المبحث الثاني: المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953م	71
المبحث الثالث: عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح	74
المطلب الأول: ميلاد الجبهة وجيش التحرير الوطني	74
المطلب الثاني: الإعلان عن تفجير الثورة	78
الخاتمة	81
الملاحق	84
قائمة المصادر والمراجع	88
فهرس الموضوعات	93
الملخص	

الملخص:

إنّ سياسة فرنسا القمعية التي اتبعتها ضد حزب الشعب جعلته يتبع أسلوب المراوغة، وخاصة بعد مجازر 8 ماي 1945 التي أثبتت عند البعض عقم العمل السياسي، فواصل الحزب نشاطه السري إلى غاية 1946 بتأسيسه لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي استطاعت أنْ تُجند من حولها العديد من المناضلين وموازاة مع نشاط الحركة العلني كان لها جناح سري ممثل في المنظمة الخاصة التي تأسست منذ فيفري 1947ن بغية التحضير للعمل الثوري المباشر، إلاّ أنّ التيار الاستقلالي تعرض للعديد من المشاكل التي أدى إلى تفاقمها وعدم إيجاد حلول لها إلى انفجار أزمة 1953-1954م، والتي أصبحت تُعرف بأزمة حركة انتصار الحريات، حيث أنّ الأسباب التي قادت إلى هذه الأزمة نخص بالذكر منها:

1- الاستفتاء حول المشاركة في الانتخابات 1946-1948م التي أدت إلى الانشقاق بين مؤيد ومعارض للمشاركة فيها، وتميزت هذه الأخيرة بالتزوير وقمع قادة الحزب ودحضهم في السجون.

2- أزمة الأمين دباغين واتهامه بالتقصير في خدمة الحزب وتوطئه مع المنادين بإنشاء منظمة موحدة للسكان الناطقين بالأمازيغية والتي اصطلح عليها بالأزمة البربرية منذ سنة 1949م، وقد انتهى به الأمر بطرده من الحزب.

3- اكتشاف المنظمة الخاصة 1950م، وما ترتب عنه من قمع وزج المناضلين في السجون وتعرضهم للتعذيب.

كل هاته الخلفيات أدت بالحزب إلى الانشقاق في مؤتمره الثاني الذي انعقد في 4، 5، 6 أفريل 1953م، والذي تقرر فيه مبدأ القيادة الجماعية، وبعث المنظمة الخاصة، وهذا ما أثار حفيظة "مصالي الحاج" وجعله يُطالب بصلاحيات مُطلقة للحزب لينقسم إلى شقين متصارعين وشق ثالث التزم الحياد وأسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي تميزت بنشاطاتها المختلفة من اجتماع مجموعة 22 إلى لجنة 6، وقد حققت هذه المساعي نجاحات انتهت بتأسيس جبهة التحرير الوطني السلاح السياسي، وجيش التحرير الوطني السلاح العسكري، فكان هدفها تحقيق الانتصار ونشر مداه على مستوى التراب الوطني والعالمي وهذا ما أثبته تاريخ ثورتنا.

Abstract:

The Frenchrepressive policy against people's party made him taking evasive actions, especially after May 8th 1945 Massacres which proved the infertility political work.

The people's party had continued his secret activities until when he established the movement for the Triumph of Democratic Liberties, the last one was able to recruit many members. This was the public activity of the movement, concerning secret activities the movement had a special secret organization published in 1947 to prepare for the direct revolutionary action. But the independent current had faced many compound problems that leaded to the explosion of 1953-1954 crisis that called to the crisis of freedoms.

Among reasons that leaded to the this crisis:

. The plebxite about participating in the elections in 1946-1947 which leaded to the split of the party between a supporter and an opponent. The elections were falsified , the leaders of the party were repressed and jailed .

. The crisis of El Amine Debaghine who was accused by failures in surving the party and complicity with advocators to publish a Unified Area for Amazigh Speakers, as a result he had been expelled from the party.

. The consequences of the discovery of the special Area as jailing activities and tourturing them .

All these events caused the split of the party in it's second conference in April 4th , 5th , and 6th1953.

The most important resolution in the conference was the collective leadership and the establishment of the special organization these was bathredMassali El Haje and made him calling for an absolute povers for the party. The party was devided into two parts and a therd neutral part. The last one had established the revolutionary committe of unity and action which had different activities like the 22nd group and committe of six.These developments ended by the foundation of National liberation Front (FLN) and the political weapon and National Liberation Army (FLA) the military weapon. FLN and FLA aimed to gain victory at the national and international level, this was clearly proved by our revolution history.